Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

أثر اختناقات سلاسل توريد الإنتاج الحربي في إدارة الصراعات

مقذوفات المدفعية عيار ١٥٥ ملم أنموذجًا

Volume No. 138, DECEMBER 2023 - JUMADA I-1445

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

للاستشارات الخاصة برجال الأعمال VIP
ذات العلاقة بالقضايا المالية والفقهية

الاستشاري د. مظهر سامر قنطقجي

لحجز استشارة مدفوعة الأجر يمكن التواصل عبر الرابط .

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٥

لوحة رسم: اليوم العالمي للطفل ٨

بريشة محمد حسان السراج

لوحة رسم: لولا فسحة الأمل ألوان قزح تنير سماء رفح في اليوم الأربعين من الحرب على غزة ٩

صورة: يورونيوز

أثر اختناقات سلاسل توريد الإنتاج الحربي في إدارة الصراعات ١٠

– مقذوفات المدفعية عيار ١٥٥ ملم أنموذجاً –

د. سامر مظهر قنطقجي

اليوم الأخير وليس اليوم التالي ١٨

الدكتور المحامي منير طاهر الشواف

ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول يضغط على المزيد من المقترضين ٢١

توبياس أدريان

النهوض بالتمويل الإسلامي لتحقيق النمو المستدام ٢٦

د. سامر مظهر قنطقجي

هل تتراجع العولمة؟ نتائج دراسة جديدة ٣١

سيباستيان فرانكو بيدويا

دور الاعلام في مواجهة جرائم العملات الرقمية ٣٥

د. حافظ لصفر بن محمد

مواصفات كبار مديري تكنولوجيا المعلومات التنفيذيين من الجيل زد في عام ٢٠٤٠ ..... ٣٩

إفجينيا روسكيخ

التفوق في مواجهة الأزمات والكوارث ٤٢

د. فادي محمد الدحدوح

المالية الإسلامية ودورها في التنمية ٤٥

محمد عصيم

استحداث آلية حساب عائد رأس المال بمقام ٤٧

أوهاج بادنين عمر

عقد التوريد وتطبيقاته المعاصرة..... ٤٩

د. ابراهيم بوحمرة

دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS في دعم التنمية المستدامة في أفريقيا..... ٥٤

رحاب عادل صلاح الدين امين

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: اليوم العالمي للطفل

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

لوحة رسم: لولا فسحة الأمل ألوان قزح تنير سماء رفح في اليوم الأربعين من الحرب على غزة

صورة: يورونيوز

أثر اختناقات سلاسل توريد الإنتاج الحربي في إدارة الصراعات

- مقذوفات المدفعية عيار ١٥٥ ملم أنموذجًا -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

تُعدُّ سلاسل التوريد – والتي تشمل: تدفق المواد الأولية، وتأمينها، وصولا إلى الإنتاج، حتى تسليم السلع للمستهلك النهائي، وكل ما بين ذلك من عمليات التخزين –، مرحلةً مهمةً ومؤثرةً في مختلف الأعمال، وأي خلل في هذه السلاسل مؤداه تشوه ظروف العرض والطلب، مما يُحرك الأسعار صعوداً أو هبوطًا، وكلما طالت فترات التأخير في سلاسل التوريد، فسينشأ مزيدٌ من؛ الصدمات في جانب العرض، ثم ارتفاع في الأسعار، ثم انخفاض معدلات النمو على المدى الطويل، فاضطراب في الأسواق.

وقد حصل ذلك فعلاً إبان جائحة كوفيد ١٩ التي استغرقت أكثر من سنتين، وهي حاصلة هذه الأيام في الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في اكتوبر ٢٠٢١ ومازالت مستمرة بقوة وعنف.

إن تطوير آليات إنذار مبكر ومراقبة أنظمة سلاسل التوريد بشكل أكثر فاعلية، يُقدم خطوة نحو تأمين سلاسل التوريد بما لا يضرُّ الإمداد العالمي أو نمو الأعمال. ويُعدّ مؤشر المشترين PMI أنموذجًا مصغراً لتلك الآليات. إلا أن ذلك لا ينفع مع سلاسل الإنتاج الحربي عمومًا، لما يكتنف سلاسل توريد مستلزمات الحرب وبخاصة القذائف والحشوات من تعقيدات، كما أن فك تشابك سلاسل القيمة العالمية للمقذوفات مؤداه حدوث اضطرابات شديدة في سلاسل توريد أخرى ذات علاقة. وإن تحقيق ضمان الاكتفاء الذاتي يتطلب مستويات عالية من المساعدة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المقال.

لا يخفى على الباحثين المخضرمين أن تطوير علوم بحوث العمليات والأساليب الكمية كان سببه الرئيسي خدمة الحروب واحتياجاتها؛ كمسائل النقل، والنمذجة، والكفاية، والكفاءة، وغيرها. ثم تم تسخير هذه

البحوث لخدمة قطاع الأعمال، ثم مؤخراً لأغراض الذكاء الصناعي، الذي أُعيد تسخيره لأغراض الحرب واحتياجاتها ثانية.

إن كفاءة سلاسل التوريد زمن الحرب ترتبط بتوقع الحروب، وشدتها، وطول زمنها، وكل ذلك يعتريه الغموض الشديد، بل المفاجأة، فالولايات المتحدة لم تكن تتوقع حرب غزة لأنها كانت مشغولة بحرب أوكرانيا، والنفخ في أتون حرب بين الصين وتايوان.

تكون الحروب أحياناً وسيلة يستخدمها بعض السياسيين للخروج من مآزق تهدد وجودهم، فيصدِّرون أزماتهم باصطناع حروب تُشغِل الرأي العام، وقد وصف الله تعالى فِعل اليهود والمفسدين في افتعال الحروب ليعيثوا في الأرض فساداً، فقال تعالى: **كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** (المائدة: ٦٤).

سلاسل التوريد تعيق نمو الصناعة الحربية

تتمثل بعض معوقات نمو الصناعة الحربية، وتضرر مبيعات شركات الأسلحة بفوضى تصيب مكونات التوريد، ومنها الآتي:

- انخفاض الطلب، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.
- انخفاض الإنتاج، بسبب نقص العمالة.
- قيود الصحة العامة المطبقة عالمياً، للحد من انتقال الفيروسات.
- توقف الشحن في جميع أنحاء العالم.
- نقص أشباه الموصلات.

وعلى كل حال، يتسم حال السِّلم بتباطؤ الإنتاج الحربي لكفايته، مثال ذلك إنتاج الدبابات الألمانية وكمياتها المحدودة، حيث يميل الإنفاق الدفاعي إلى الانخفاض بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما يتسم حال الحرب باشتداد الطلب المفاجئ، فتعوّض سلاسل التوريد النقص من المخازن كحلّ مؤقت، وهذا يشمل قطع التبديل والقذائف. فإن كانت الحرب طويلة وواسعة – كحرب روسيا وأوكرانيا – فلابد من تدخل الإنتاج العالمي وسلاسل التوريد العالمية.

مثال ذلك، أدت العقوبات الأمريكية على روسيا بداية الحرب الأوكرانية إلى أزمة في قطع التبديل، اضطرت معها روسيا للاستعانة بالصين. كما استعانت روسيا بالطائرات الإيرانية المسيرة الانتحارية بعد نفاد مخزونها من الطائرات المسيّرة. كما ظهرت إشارات بأن صواريخ (كينجال) قد نفدت، من خلال تباطؤ استخدامها، مع أنها مازالت باقية. مما دعا (بوتين) للقول: إن إنتاج روسيا يتجاوز إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بأضعاف كإشارة لاستعداد بلاده للمضي قُدُمًا في حرب طويلة، ويُعدُّ إعلان روسيا في ١٥-٣-٢٠٢٣ بأن إنتاجها العسكري قد وصل إلى مستوى الإنتاج الحربي، تعبيراً عن مرونة خطوطها الإنتاجية لتلبية الطلبات الطارئة.

إذاً يساعد اللجوء إلى السوق العالمية في تغيير قواعد اللعبة، ومثال ذلك: حرب الاستنزاف المالي بتكلفة القذائف:

(ا) إن كل درون (شاهد ١٣٦) الإيرانية تساوي ٢٠ ألف دولار يقابلها إطلاق عدة صواريخ تكلفة كل منها ١٤٠-٥٠٠ ألف دولار. لذلك لا غرابة في مسارعة روسيا بالرد على ضرب اسرائيل لمصانع (شاهد) في أصفهان، لأنها اعتبرته عدوانًا عليها، فهو يمسَّ خطوط إمدادها الاستراتيجية الخلفية، وحينها سارع وزير الخارجية الأمريكية بزيارة الكيان الاسرائيلي لحصر النزاع بالنووي فقط، فغيّرت القيادة الإسرائيلية وجهتها بضرب أهداف إيرانية في سورية. أيضًا سارع وزير الدفاع الروسي إلى زيارة كوريا الشمالية للحصول على إمداد بالقذائف للمحافظة على سلاسل توريد قادرة على تعوّيض ما تستهلكه الحرب المستمرة تجنبًا لخسارة الحرب.

(ب) والشيء نفسه حاصل حالياً باستنزاف الصواريخ اليمنية للقذائف الإسرائيلية والأمريكية، فكل صاروخ يمني تعترضه أولاً منظومة باتريوت اليونانية بصواريخ PAC-3 الموجودة على الأراضي السعودية اعتراضا قريباً وقد ثبت فشله، ثم تحاول الصواريخ الأمريكية اعتراضه من سفنها في البحر الأحمر، والتي انخفض حجم اعتراضاتها للصواريخ اليمنية بسبب ضعف أدائها والتكلفة المرتفعة للصاروخ، ثم تأتي الصواريخ الإسرائيلية Arrow من القبة الحديدية وتكلفة الواحد منها ثلاثة ملايين دولار. والبعد الآخر الذي يجب ملاحظته أن الصواريخ اليمنية قد أشغلت فعلاً البحرية الإسرائيلية والأمريكية عن معركة غزة، كما أشغل حزب الله الباقي منها مقابل الشواطئ اللبنانية. لتتفرغ المقاومة الفلسطينية لإدارة صراعها مع العدو عبر الجيوش البرية إضافة للطيران.

كما يمكن القول: إن الصين وروسيا تستنزفان أمريكا والغرب من خلال القذائف، ضمن خطة طويلة الأجل، لأنها لا تستطيع تعويض مخزونها إلا بعد ١٠ سنوات. كما تستنزف إيران المخزون الإسرائيلي من صواريخ (حيتس) وغيرها، وهذا ما سيُضعف احتمالات نشوب حرب إسرائيلية إيرانية.

سوق الإنتاج الحربي

أنفقت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٤ حوالي ٥٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، وفي عام ١٩٨٩ أنفقت ٦٪، ثم ارتفع إنفاقها مع – الحرب الروسية الأوكرانية، إضافة للتحضير لحرب الصين على تايوان، والتوترات المتعلقة بطموحات إيران النووية –؛ وعمومًا ارتفع الإنفاق الدفاعي في جميع أنحاء العالم بنحو ٤٪ بما يعادل ٢ تريليون دولار. وبناءً عليه تُقدر إجمالي الالتزامات الدفاعية الجديدة والزيادات المتوقعة إذا تم تنفيذها بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنويًا على مستوى العالم، على فرض أن البلدان تنفق حاليًا أقل من ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، فإن زادت إنفاقها بنصف نقطة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، فستقارب نفقات الدفاع العالمي ٧٠٠ مليار دولار سنويًا.

إن الإنفاق الدفاعي يستنزف بقية قطاعات الاقتصاد، ورغم أن الحفاظ على أمن الدول له قيمة اقتصادية كبيرة. لكن بمجرد أن تشتري صاروخًا، فإنه **سيذهب إلى التخزين** بدلاً من استخدامه بشكل مُنتِج.

وقد **تباطأ نمو الإنتاجية** في منطقة أمريكا **خلال الحرب العالمية الثانية**، حيث تم سحب الناس من الحقول إلى مصانع الذخيرة والوحدات العسكرية. بالمقابل تزامنت القيود القسرية على الإنفاق العسكري في اليابان وألمانيا الغربية بعد الحرب فزادت الإنتاجية فيهما.

لقد كشف الصراع الروسي الأوكراني الذي طال أمده، محدودية القدرة الإنتاجية في الغرب، وهذا مؤشر على أن الناتو يواجه نقصًا في الأسلحة، وانخفاضًا سريعًا في مخزوناته. لذلك يتوقع مصنعو الأسلحة في أوروبا زيادة كبيرة في الطلب على المعدات العسكرية، لتجديد مخزونات الذخيرة والمنصات المقدمة إلى (كييف).

وقد لخص تقرير معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI إنتاج السلاح لأكبر ١٠٠ مورد في العالم، بالآتي:

- حافظت الولايات المتحدة على إنتاج ثابت مع انخفاض بنسبة ٠.٩٪ على أساس سنوي في عام ٢٠٢١.
- سجلت أوروبا (باستثناء روسيا) نمواً بنسبة ٤.٢٪ خلال الفترة نفسها، مع ملاحظة انخفاض المبيعات في المملكة المتحدة بنسبة ٢.٧٪، ونموها في فرنسا بنسبة ١٥٪ على أساس سنوي لتبلغ ٢٨.٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.
- نما إجمالي مبيعات الأسلحة لأكبر ١٠٠ مورد في العالم بنسبة ١.٩٪ في عام ٢٠٢١.

لقد عززت الحرب الأوكرانية توجه روسيا نحو إنتاج الأسلحة القوية، فقال (ميدفيديف): إن الأسلحة ستستند إلى "مبادئ فيزيائية جديدة"، واستنتجت (فرانس برس) من ذلك إشارة إلى جيل جديد من الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت التي طورتها موسكو في السنوات الأخيرة. مما يجعل اعتراضها صعبًا للغاية على الأنظمة الدفاعية.

قذائف المدفعية عيار ١٥٥ ملم

إن قذيفة المدفعية عيار ١٥٥ ملم هي ذخيرة من العيار الكبير تُستخدم في مدافع المدفعية الثقيلة. يتم تصنيعها من الفولاذ، وتكون مملوءة بمواد شديدة الانفجار، ويمكن تكييفها لأغراض أخرى كإيصال الأسلحة الكيميائية أو إنتاج الدخان. تتألف القذيفة من أربعة مكونات رئيسية: الجزء التمهيدي، والوقود، والصمام، والقذيفة، وزنها ١٠٠ رطل، وارتفاعها ٢ قدم، وقطرها ١٥٥ ملم، يصل مداها إلى ٢٠ ميلاً، يعتمد ذلك على عوامل مختلفة.

المخزونات العالمية لقذائف المدفعية عيار ١٥٥ ملم

تستهلك روسيا ما يُقدَّر بـ٢٠٠٠٠ قذيفة مدفعية يوميًا، والأوكرانيون ٤٠٠٠–٧٠٠٠ قذيفة يوميًا. إثر ذلك خصص الجيش الأميركي مليار دولار لزيادة إنتاج القذائف المدفعية من عيار ١٥٥ ملم في منتصف شباط ٢٠٢٣، إضافة لعقد بقيمة ٥٢٢ مليون دولار لإنتاج القذائف نفسها. مما يرفع تقديرات الإنتاج الشهرية إلى ١٨٠٠٠–٣٠٠٠٠ قذيفة، فقد استنزف الاستخدام الكثيف للمدافع الثقيلة في الحرب

الأوكرانية مخزون قذائف ١٥٥ ملم بأكثر من ١.٥ مليون قذيفة، إضافة لأكثر من ٥٠٠ ألف قذيفة كان مصدرها الكيان الإسرائيلي والمصانع البولونية المرخصة إسرائيليًا.

وبذلك كشفت الحرب الأوكرانية عن استهلاك كميات غير عادية من القذائف في النزاع، مقابل عدم قدرة خطوط الإنتاج عن تلبية ذلك الطلب المفاجئ.

وبناءً عليه حدد البنتاغون هدفه لإنتاج ٨٥ ألف طلقة شهريًا بحلول السنة المالية ٢٠٢٨، ثم عدل هدفه إلى ١٠٠ ألف طلقة شهريًا بحلول السنة المالية ٢٠٢٥. ويبلغ المعدل حاليًا ٢٨٠٠٠ شهريًا أي ضعف المعدل تقريبًا منذ نصف عام.

وقد أظهر رسمٌ بيانيٌ خلال فعالية لمركز أبحاث الأمن الأمريكي الجديد، مراحل طلب البنتاغون على الأسلحة، كالآتي: (اندلاع الأزمة)، ثم (تسارع القاعدة الصناعية لتلبية الطلبات المتزايدة)، ثم (تراجع الطلبات لاحقًا). وقد وصلت عمليات الشراء والتسليم في كل حالة إلى ذروتها بعد عامين على الأقل من بدء كل أزمة.

يُظهر هذا التحول إشارات لطلب أكثر اتساقًا لهذه الصناعة، فبينما تقلصت القاعدة الصناعية بعد نهاية الحرب الباردة، بانخفاض الطلب على الأسلحة. عاد وتوسع، إثر دعم الولايات المتحدة لحرب أوكرانيا ومحاولة ردع الصين. وشمل مشروع قانون تمويل البنتاغون العام الماضي ما يقرب من ١.٥ مليار دولار لزيادة قدرة الجيش على إنتاج القذيفة عيار ١٥٥ ملم. وتخصيص ١٨ مليار دولار أخرى على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة لتنمية القاعدة الصناعية. ويُخطط الاتحاد الأوروبي لشراء مليون قذيفة ١٥٥ ملم لأوكرانيا في غضون عام.

أما إسرائيل فتريد من الولايات المتحدة تعزيز مخزونها من الأسلحة على أراضيها المزعومة، وقد وقّعت وزارة دفاع الكيان اتفاقية جديدة بقيمة ٦٠ مليون دولار مع شركة Elbit Systems الإسرائيلية لشراء عشرات الآلاف من قذائف المدفعية عيار ١٥٥ ملم. بعد أن سحبت أمريكا من مخازنها الاستراتيجية في إسرائيل ٣٠٠ ألف قذيفة عيار ١٥٥ ملم (حسب صحيفة نيويورك)، وهي مخزونات تخص الولايات المتحدة، مخزنة في إسرائيل، ولجيشها حق الوصول إليها في حالات الطوارئ.

حرب غزة: (نقطة الاختناق) في سلاسل التوريد

إن القذائف هي جزء من الحرب الطويلة الأجل، كحالة أوكرانيا التي تجاوزت السنتين، ويبدو أنها ستكون في حالة غزة أيضًا، فالهجوم البري يتجه نحو إكمال شهره الثاني، وهذا ما لم يكن في حسابات قادة الكيان الإسرائيلي. لذلك قد يضطر الغرب لأن يختار وأن يضحي بين أولوياته، فالأسلحة والقذائف تتقاسمهما الحربين، فكما حُولت ٨٠٪ من قذائف المدفعية الموجهة إلى أوكرانيا إلى اسرائيل (حسب وكالة أفيابرو)، لم تحصل إسرائيل على القذائف الكافية، أي هناك أزمة قذائف حقيقية في أوكرانيا، وبذلك لن تستطيع أمريكا مواصلة حربها في الشرق الأوسط مع جبهات أخرى. أيضًا إذا تسلمت أوكرانيا طائرات إف ١٦ فستكون هناك أزمة قذائف MK_{82}, MK_{84} والتي استهلك منها ٣٨٪ حتى الآن، فصارت اسرائيل تستهلك قذائف إف ١٦ الأوكرانية، بمقابل استهلاك أوكرانيا لقذائف المدفعية ١٥٥ ملم التي كانت مخزنة في إسرائيل.

من جهة أخرى، وبسبب زيادة الطلب، وتعثر سلاسل التوريد، ارتفعت أثمان قذائف المدفعية الثقيلة عيار ١٥٥ ملم لتصل سعرًا قياسيًا، فكل ١٠٠٠ قذيفة تساوي ٨٠٠٠ يورو (حسب مسؤول اللجنة المختصة بالنيتو)، وهذا يعادل ٤٧ صاروخًا عالي الدقة (غيكزالي بور) و ٣٨ صاروخًا (هايمارس). وهذا السعر أكبر من سعرها عام ٢٠٢٢، الذي بلغ ٣٣٠٠ دولار، بينما بلغ ٢٠٠٠ يورو عام ٢٠٢١ (حسب الشركة الألمانية المنتجة).

وبناءً على ما سبق، تصبح كل السيناريوهات خطرة مع حالة وضع سقوف للعملية البرية في غزة، فليس هناك ما يكفي من القذائف لحرب تتجاوز الثلاثة أشهر، والذي تم تعديله لاحقًا إلى شهرين وخمسة أيام، وهذا تعبير عن نقاط اختناق تحدُّ من تدفق سلاسل التوريد، وبذلك شكّلت حرب غزة (نقطة اختناق) للقذائف في سلاسل التوريد العالمية.

كما أن غزة بموقعها الحيوي؛ تمثّل عقدة استراتيجية لسلاسل التوريد العالمية للممرات المائية، وذلك واضح من ربط تصريح مدير المخابرات المركزية الأمريكية في ٢-٧-٢٠٢٣ بأن: **بلاده بحاجة إلى التخلص من المخاطر بتنويع سلاسل التوريد بعيداً عن الصين** (رابط الخبر)، وذلك يُفسر:

(١) محاولة أمريكا الالتفاف حول طريق الحرير الصيني بوصفه طريق سلاسل التوريد العالمية، بإيجاد طريق موازٍ له تكون الهند فيه، وكذلك قناة بن غوريون كقناة مائية بديلاً عن الممر العالمي (قناة السويس) بغية ربط خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط، لإيجاد طريق عالمي آخر تحت سيطرتها.

(٢) ما تفكر به الإدارة الأمريكية حول جعل قطاع غزة مركزاً لقاعدتها في الشرق الأوسط (سينتكوم) لاستغلال شواطئ غزة، لدعم قاعدتها السريّة على قمة جبل هار كيرين في عمق صحراء النقب.

(٣) محاولة السيطرة على ما تم اكتشافه من غاز ونفط بكميات ضخمة في القطاع والضفة، وهذا هو بيت القصيد لكل حروب منطقة الشرق الأوسط بما فيها سورية.

وكل ذلك يؤكد التورط الأمريكي في حرب غزة.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٤٤٥ هـ الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠٢٣ م

References:

1. علي بردى، أميركا تعود بقوة إلى الشرق الأوسط من باب الحرب في غزة، الشرق الأوسط، ٣١-١٠-٢٠٢٣، رابط.
2. Aditya Bhan, The Ukraine war's impact on Western arms production, DEC 27 2022, Observer Research Foundation, Link.
3. David Brown, Jake Horton & Tural Ahmedzade, Ukraine weapons: What military equipment is the world giving?, BBC News, 21-101-2023, Link.
4. Joshua Askew, Ukraine war: Russia 'boosting production of powerful weapons' and Viktor Bout heaps praise on Putin, 12/12/2022, Link.
5. Global Information, Global Artillery 155mm Shell Market 2023 -2033, August 2, 2023, Link.
6. Michael Kofman, The Russo-Ukrainian war ten months in: taking stock, 28 December 2023, Riddle, Link.
7. Noah Robertson, Production of key munition years ahead of schedule, 15 Sep 2023, Defense News, Link.
8. Seth J. Frantzman, Israel buys tens of thousands of 155mm shells as global demand jumps, August 2023, Link.
9. Sky News Arabia, 18 Feb-2023, Link.
10. Tara Copp, Why the 155 mm round is so critical to the war in Ukraine, Associated Press, April 23, 2023, Link.
11. The Economist, The cost of the global arms race, May 23rd 2023, BRUSSELS AND SAN FRANCISCO, Link.

اليوم الأخير وليس اليوم التالي

الدكتور المحامي منير طاهر الشواف

دأبت الصحافة المحلية والإقليمية والدولية منذ بدء القتال في غزة وازدياده وحشية، على استعمال مصطلح "اليوم التالي THE NEXT DAY" وهو بالأساس مصطلح أمريكي، أو إن شئت غربي، تستعمله الدوائر السياسية العليا عندهم والتي تدرس واقع حدثًا كبيرًا أومتوقعًا، وكيفيات إدارته على سبيل الاحتمالات للتعامل مع نتائج هذا الحدث، وربما أو غالبًا تحاول هذه الدوائر التدخل في معطيات هذا الحدث من أجل تجييره باتجاه مصالحها، وأن تنهيه عندما تريد على شكل يندرج تحت مخططاتها. وهذا ما يعرف عندهم "باليوم التالي".

أنا أرى أن حدث غزة الحالي لا ينطبق عليه هذا المصطلح للأسباب التالية:

١. عادة الاحداث الكبرى التي نحن بصدد دراستها تاريخيًا وواقعيًا تبدأ من طرف يباشرها للوصول إلى غاية معينة، وللوصول إلى النتيجة المرجوة تضع هذه الدوائر رؤى خطة "اليوم التالي" وهذا أبسط أنواع النزاعات الدولية لأن جهة واحدة بدأتها، وهي قادرة على أن تنهيها بالسيناريو الذي تريد، كما هو في أحداث حرب السويس وحرب فيتنام وغرينادا، ومثلها كثير، كلها بدأتها وأنهتها أمريكا بالطريقة التي تريد، ولم تستطع لا اسرائيل ولا بريطانيا ولا فرنسا أن تقدم أو تؤخر، لأن غاية حرب السويس ١٩٥٦ لم تكن تأميم قناة السويس الذي كان نتيجة للحرب، إنما كنس النفوذ البريطاني والفرنسي من الشرق الأوسط وبالتقسيط هو غاية "اليوم التالي" كما أن حرب فيتنام كان غايتها طرد النفوذ الفرنسي من جنوب شرق آسيا باتفاق أمريكي سوفياتي وجر الصين إلى عقلية التعايش السلمي بعد نبذها للعقلية "الستالينية" التوسعية ونجحت أمريكا في ذلك بعد أن روضتها وأدخلتها الأمم المتحدة وعضوية دائمة في مجلس الأمن، وقدمت تايوان على مذبحة ومقصلة الوفاقات الدولية كما اختبرت الأسلحة الأمريكية الفتاكة الجديدة وطورتها بحجة حرب شرعية دولية. والشواهد على ذلك كثيرة، ولكن هذا مقال وليس بحث ولا بد من الاختصار في ضرب الأمثال أيضًا، وتمثيله الحرب الكوبية الأمريكية "خليج الخنازير" ليست ببعيدة حيث حقق الاتفاق الامريكي السوفياتي غاية الحرب، كما تريدها أمريكا وهي جر العالم إلى "حافة الهاوية

النووية" عندما تم الاتفاق بين الدولتين على اقتسام النفوذ في العالم وكما هو في اتفاقية "خروتشوف كندي" في فيينا عام ١٩٦١ .

٢. هناك حروب تتضارب وتتناقض فيها المصالح، كما هي في الحرب اليوغسلافية، التي أدت إلى تقسيم يوغسلافيا بين الصرب و الكروات والمسلمين، وهذا نتيجة للنزاع الأوربي الأمريكي في أوربا، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والماركسية، وخلاص أوربا الغربية من الكابوس السوفياتي فمرمغت الولايات المتحدة أنوف كبار حكام أوربا ليس في التراب فقط بل في المستنقعات، والتي كان من جرائها فشل العصيان الأوروبي وعودة أوربا تحت الجناح الأمريكي .

٣. القتال في غزة لا ينطبق عليه أية حالة من الحالات المذكورة، فهو وضع خطير جداً نشأ عن عملية مباغتة وغير محسوبة – متى تبدأ ومتى تنتهي –، لم تبدأ بعلم جهة عالمية أو إقليمية من حيث التوقيت والغاية ولهذا يوجد احتمال أن تصل حروب غزة إلى نتيجة ليست محسوبة مسبقًا من أحد أو بعض أو كل الدول صاحبة القرار المؤثرة في العالم . ويجيب على ذلك الرئيس الأمريكي "بايدن" رداً على تساؤل صحفي: "لماذا كل هذا الاهتمام في حرب غزة حتى تستنفروا كل أساطيلكم مسرعة إلى مركز الشرق الأوسط في البحر الأبيض المتوسط وغواصات وبوارج وفرقاطات من الاسطول السادس والخامس "ومارينز"بما في ذلك حاملتا الطائرتين النوويتان "ايزنهاور وجيرالد فورد" زلت لسان "الختيار" الرئيس بايدن وقال: تحسبًا لحدوث أي أمر ليس بالحسبان يؤدي إلى توسيع الحرب وانتشارها. والسؤال ما هو الأمر الذي ليس بالحسبان، ويؤدي إلى توسيع القتال وانتشاره في المنطقة أو العالم؟، كما كرر ذلك الكثير من قيادات الغرب وروسيا والصين وخاصة الأوربيين الخائفين وكأن على رأسهم الطير الأسود، ماذا يخيف الجميع طالما أن كل حكام المنطقة بما فيها إيران ومليشياتها "الفولكلورية" المنتشرة في المنطقة، كلهم عبروا مباشرة وعلى الحقيقة بأنهم ضد توسع الحرب وانتشارها، وحذروا من هذا الخطر الماحق للتاريخ والجغرافيا، وكذلك كيان يهود لا يريد انتشارها فيكفيهم مشاكل الفلسطينيين في " غزة والضفة " وعدم قدرتهم على السيطرة عليها مع حواجز اسمنتية ارتفاعها ثمانية أمتار أحياناً .

ساختصر جداً وأقول: عادت الفوضى الخلاقة تطل برأسها على المنطقة وعلى العالم، وعاد – مخطط الشرق الأوسط الواسع – الأمريكي يتسلل بإصرار وقوة .

إن الدول العظمى والمؤثرة في كل وقت عندما يجري حدث ما خطير ومفاجئ يخالف رغبتها خلاف كما هي أحداث غزة، فإن كل دولة صاحبة مصلحة تحاول أن تدير الأزمة لمصلحتها واستثمارها بموجب مخططاتها، وهذا النوع من الصراع الدولي التحتي الحميد بالنسبة إلى مستقبل المنطقة، هو الوحيد القادر على إعطاء نكهة خاصة للنظام العالمي الجديد، حيث العالم في مرحلة إرهاصات الولادة بعد أن مرت آلام الحمل والمخاض بكل أنواعها البائسة والظالمة، فربما يلمح الرئيس "بايدن" في تصريحاته الأخيرة إلى دور مطلوب عالميًا للمنطقة، في النظام العالمي المرتقب، وهذا ليس في صالح لا مستقبل إيران ولا الكيان الصهيوني، والله يستر ويجيب العواقب سليمة للمنطقة والعالم، ولهذا ليس على العالم أن يبحث في ما العمل بعد "اليوم التالي" غير المعروف له، بل عليه أن يدرس بعناية وعقلانية وبدون حقد، وماذا بعد "اليوم الأخير" لأن بداية الحدث معروفة وهي السابع من اكتوبر ٢٠٢٣، وستمتد أحداثه لليوم الأخير وليس لليوم التالي.

ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول يضغط على المزيد من المقترضين

توبياس أدريان[1]

ارتفاع التضخم قد يضطر البنوك المركزية إلى الاستمرار في تطبيق أسعار فائدة أساسية مرتفعة، مما يفرض ضغوطا على قدرة المقترضين على سداد ديونهم.

أطلقت بنوك العالم المركزية العنان لسلسلة من زيادات أسعار الفائدة هي الأعلى منذ عقود في إطار سعيها لكبح التضخم خلال العامين الماضيين – وربما لم تنته مهمتها بعد. فقد رفع صناع السياسات أسعار الفائدة بحوالي ٤٠٠ نقطة أساس في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة منذ أواخر ٢٠٢١، ونحو ٦٥٠ نقطة أساس في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

تستوعب معظم الاقتصادات هذا التشديد النقدي العنيف، حيث أثبتت صلابتها على مدار السنة الماضية، ولكن معدلات التضخم الأساسي لا تزال مرتفعة في عدد منها، ولا سيما الولايات المتحدة وبعض أنحاء أوروبا. وبالتالي فقد يتعين على البنوك المركزية الرئيسية الاستمرار في تطبيق أسعار فائدة أعلى لفترة أطول.

وفي هذه البيئة، لا يزال ميزان المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي يميل إلى جانب التطورات السلبية، وفقا لما نعرضه بالتفصيل في تقرير الاستقرار المالي العالمي. وبالرغم من أن تقييمنا لمكامن الخطر في أحدث عدد من التقرير مشابه لما أعلناه في شهر إبريل، فإن ما شهدناه من ضغوط حادة في بعض النظم المصرفية قد انحسر منذ ذلك الحين. ومع ذلك، نلحظ حاليا مؤشرات على وجود اضطرابات في مجالات أخرى.

وإحدى هذه الإشارات التحذيرية هي اضمحلال قدرة المقترضين من الأفراد والشركات على خدمة ديونهم، وهو ما يعرف كذلك بمخاطر الائتمان. وزيادة تكلفة الدين هي إحدى التبعات المقصودة لتشديد السياسة النقدية في سبيل احتواء التضخم. غير أن الخطر يتمثل في أن المراكز المالية للمقترضين ربما تكون هشة بالفعل، بحيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تفاقم مواطن الهشاشة وتصاعد حالات العجز عن السداد.

تآكل هوامش الأمان

[1] IMF, 10 Oct 2023, Link.

شهد عالم الأعمال نهاية شركات عديدة أثناء الجائحة، بينما نجت غيرها بفضل هوامش الأمان النقدية القوية التي تُعزى جزئيا إلى الدعم الذي أتاحته المالية العامة في كثير من البلدان. كذلك استطاعت الشركات الحفاظ على هوامش أرباحها بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم. غير أنه في عالم اليوم الذي يشهد ارتفاعا لفترة أطول في أسعار الفائدة، أوشكت شركات كثيرة على استنفاد هوامش الأمان النقدية في ظل تراجع الأرباح وارتفاع تكاليف خدمة الدين.

ويشير "تقرير الاستقرار المالي العالمي" بالفعل إلى تزايد نسبة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء، التي لا يكاد يتوفر لديها النقد الكافي لسداد مصروفات الفائدة. وتتزايد حالات العجز عن السداد في أسواق القروض التمويلية التي تقترض منها الشركات ذات المراكز المالية الضعيفة. ومن المرجح أن تتفاقم هذه المشكلات على مدار العام القادم حيث يحل أجل استحقاق أكثر من ٥.٥ تريليون دولار من ديون الشركات.

شبح الديون يلوح في الأفق

ديون ضخمة على الشركات يستحق سدادها العام القادم.

السندات والقروض المستحقة حسب السنة

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

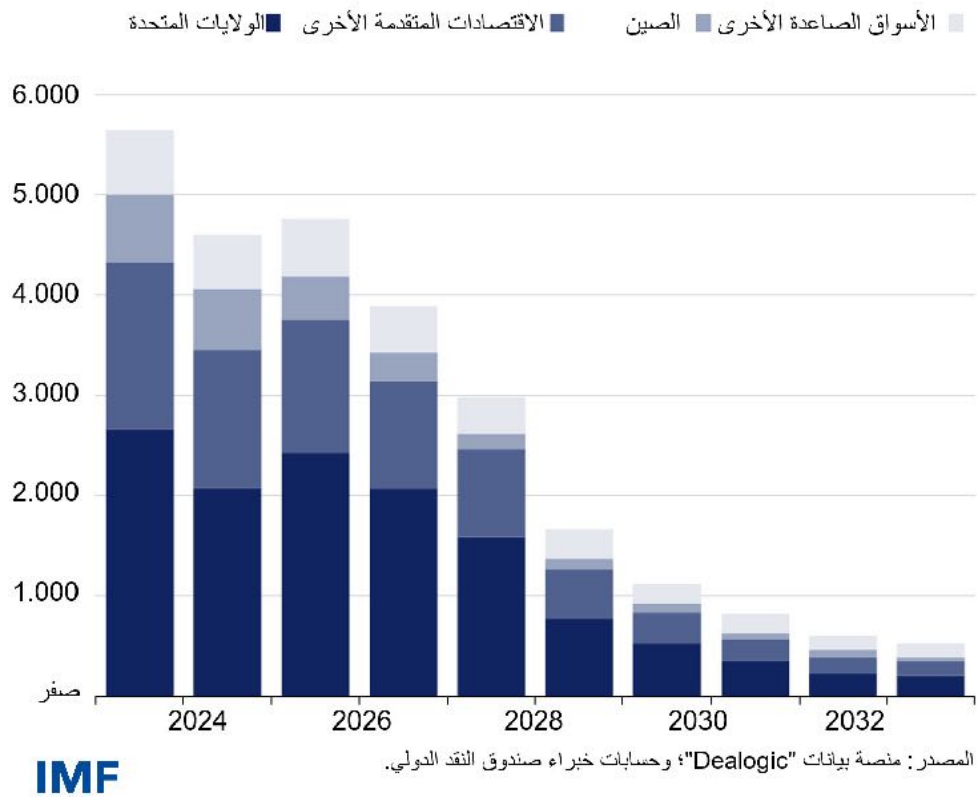

المصدر: منصة بيانات "Dealogic"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كذلك أوشكت الاحتياطيات الوقائية للأسر على النفاد. فقد سجل فائض المدخرات في الاقتصادات المتقدمة تراجعا مطردا من مستويات الذروة المسجلة في أوائل العام الماضي والتي تراوحت بين ٤٪ و ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهناك بوادر أيضا على تزايد حالات التعثر في سداد مدفوعات بطاقات الائتمان وقروض السيارات.

ويتعرض القطاع العقاري بدوره لعوامل معاكسة. فقروض العقارات السكنية، التي عادة ما تمثل الشريحة الأكبر من قروض الأسر، محمّلة في الوقت الراهن بأسعار فائدة أعلى بكثير مما كانت منذ عام واحد فقط، مما يؤدي إلى تآكل المدخرات، كما تنشأ عنه آثار سلبية على أسواق الإسكان. وبوجه عام، شهدت البلدان التي تطبق أسعار فائدة معوَّمة على الجزء الأكبر من قروضها العقارية تراجعا كبيرا في أسعار المساكن نظرا لأن ارتفاع أسعار الفائدة سرعان ما يؤدي إلى صعوبات في أداء مدفوعات القروض العقارية. وتواجه أسواق العقارات التجارية ضغوطا مماثلة، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى نضوب موارد التمويل، وتباطؤ المعاملات، وتزايد حالات العجز عن السداد.

ويفرض ارتفاع أسعار الفائدة تحديات أمام الحكومات أيضا. فالبلدان الواعدة ومنخفضة الدخل تواجه مشقة أكبر في الاقتراض بالعملة الصعبة كاليورو والين والدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني بسبب العائد الأعلى الذي يطلبه المستثمرون الأجانب. وخلال العام الجاري، صدرت سندات العملة الصعبة بقسائم – أو أسعار فائدة – أعلى بالفعل. غير أن المخاوف بشأن الدين السيادي ليست حاضرة في البلدان منخفضة الدخل فحسب، كما اتضح من الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الأطول أجلا في الاقتصادات المتقدمة.

وفي المقابل، لا يواجه عدد كبير من الاقتصادات الصاعدة الكبرى هذا المأزق بفضل قوة أساسياتها الاقتصادية وسلامتها المالية، وذلك بالرغم من تباطؤ تدفقات استثمارات الحافظة الأجنبية إلى تلك البلدان أيضا. ففي الشهور الأخيرة، شهدت الصين خروج تدفقات ضخمة من الاستثمارات الأجنبية نتيجة الاضطرابات المتزايدة في القطاع العقاري التي أدت إلى تراجع ثقة المستثمرين.

زيادة تكاليف الاقتراض

ارتفاع كبير في أسعار الفائدة على المزيد من السندات الحكومية الصادرة عن اقتصادات الأسواق الصاعدة.

إصدارات السندات السيادية ذات العائد المرتفع حسب القسيمة

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

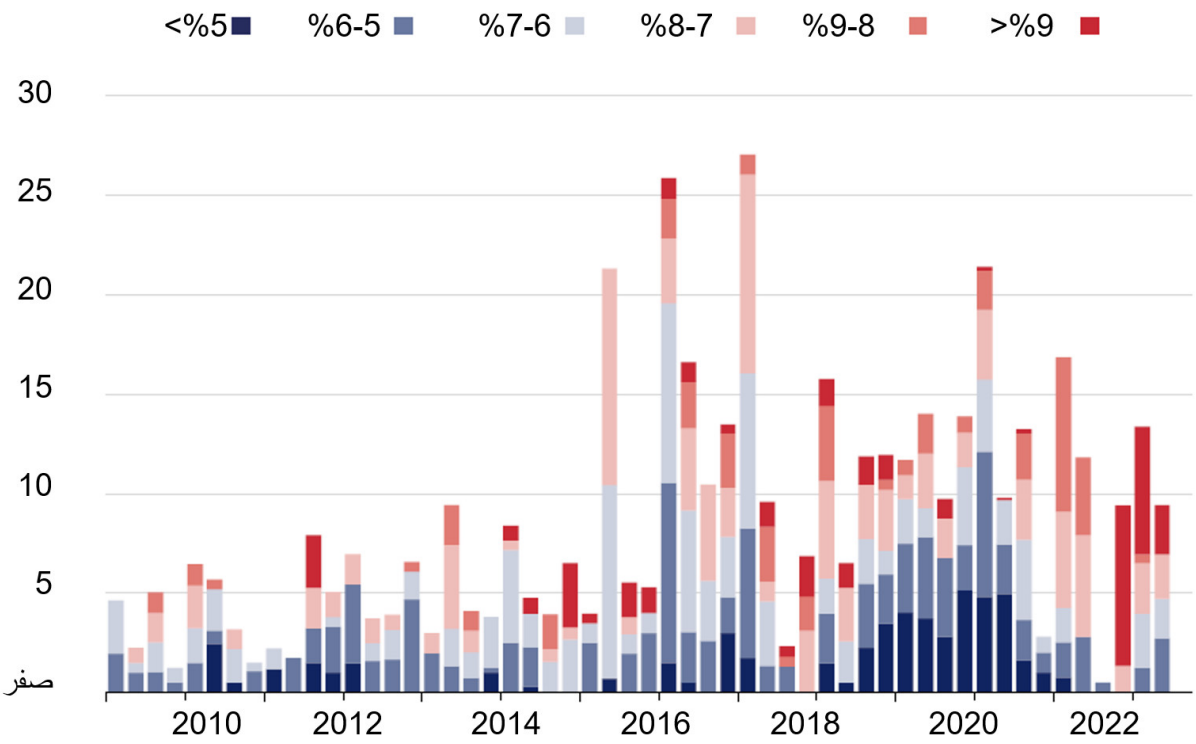

المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ وقاعدة بيانات Bond Radar؛ وقاعدة بيانات مؤسسة Fitch؛ ومؤسسة جيه بي مورغان؛ ووكالة موديز؛ ووكالة ستاندرد آند بور؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل السندات الصادرة دوليا بالعملات الأجنبية (كاليورو والين والدولار الأمريكي).

IMF

آثار التداعيات

يبدو أن معظم المستثمرين لم يكترثوا بالأدلة المتزايدة على الصعوبات التي يواجهها المقترضون في السداد. فإلى جانب سلامة أوضاع أسواق الأسهم والسندات عموما، تحسنت الأوضاع المالية في ظل توقعات المستثمرين على ما يبدو بحدوث هبوط عالمي هادئ، أي احتواء التضخم بفضل ارتفاع أسعار فائدة البنوك المركزية دون التسبب في الركود.

ولكن هذا التفاؤل يخلق مشكلتين: فالتيسير النسبي في الأوضاع المالية قد يؤدي إلى استمرار إذكاء التضخم، كما يمكن أن تزداد حدة تشديد أسعار الفائدة حال وقوع صدمات معاكسة – مثل تصعيد الحرب في أوكرانيا أو تفاقم الضغوط في سوق العقارات في الصين.

ومن شأن التشديد الحاد للأوضاع المالية أن يفرض ضغوطا على البنوك الضعيفة التي تعاني بالفعل من مخاطر ائتمانية مرتفعة. وتشير مسوح من عدة بلدان بالفعل إلى تباطؤ الإقراض المصرفي، وهو ما تُعزيه هذه المسوح أساسا إلى تزايد مخاطر المقترضين. ووفقا لأحد فصول "تقرير الاستقرار المالي العالمي" الذي يصدر قريبا، ستخسر العديد من البنوك نسبة ضخمة من رؤوس الأموال المساهمة في إطار سيناريو يتوقع استمرار ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة وركود الاقتصاد العالمي. وسيبدأ المستثمرون والمودعون في مراقبة أوضاع البنوك عن كثب حال تراجع رأسمالها في أسواق الأسهم دون قيمته في الميزانية العمومية، مما يخلق مشكلات تمويلية بالنسبة للبنوك الضعيفة. وخارج الجهاز المصرفي، تتضح أوجه الهشاشة في مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية أيضا، مثل صناديق التحوط وصناديق التقاعد، التي تطرح قروضها في الأسواق الخاصة.

ومن دواعي الاطمئنان أن صناع السياسات بإمكانهم الحيلولة دون أي تطورات سلبية. وينبغي أن تظل البنوك المركزية عازمة على إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف – فاستدامة النمو الاقتصادي الاستقرار المالي مرهونة باستقرار الأسعار. ومتى أصبح الاستقرار المالي مهددا، ينبغي أن يسارع صناع السياسات إلى استخدام أدوات دعم السيولة وغيرها للتخفيف من الضغوط الحادة واستعادة ثقة الأسواق. وختاما، نظرا لأهمية سلامة البنوك بالنسبة للاقتصاد العالمي، يتعين مواصلة العمل على تعزيز آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي.

النهوض بالتمويل الإسلامي لتحقيق النمو المستدام

د. سامر مظهر قنطقجي

ورقة علمية قدمت في مؤتمر جامعة العلامة إقبال المفتوحة – إسلام آباد ٠١–٠٣ نوفمبر ٢٠٢٣

جاء في قاموس لسان العرب، أن النّهوض هو البَراحُ من الموضع والقيام عنه، وانتهض القوم وتناهضوا أي نهَضُوا، وإن الغاية من اقتصاد النهوض[1] هو الانتقال من حالة الراحة والخمول التي أتعبها الفساد إلى حالة أكثر حركية ونشاط، وعليه يمكن تعريف اقتصاد النهوض بأنه: **اقتصاد كان في كبوة وخمول، ثم وبسبب حدوث تغيّرات جذرية في البيئة المعنية، صار لزاماً نهوضه، لأن الإصلاح لم يعد يُجديه نفعاً، وبسبب ضخامة حجم التغيّرات الواجب إحداثها؛ فالفساد طال أمَدَه وصار ضرره عريضاً.**

لقد نهضت العديد من الدول في العالم إبّان الحرب العالمية الثانية كألمانيا واندونيسيا، وقبل ذلك نهض الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه باقتصاد البلاد والعباد بزمن قياسي من خلال تغييرات بنيوية أعادت الأمور إلى نصابها.

وإن الدعوة للتركيز على النهوض بالاقتصاد، لأنه بمثابة الأوسع للسياسات الكلية التي تشمل السياسات الجزئية، كالصيرفة وما فيها من قوانين وصيغ تمويلية.

ضرورة النهوض بالتمويل الإسلامي:

إن المتتبع لمسيرة التمويل الإسلامي لخمسين عاماً مضت، يُلاحظ مراوحته في المكان، إن لم نقل أنه في حالة تراجع؛ والتمويل الإسلامي يُمثّل الجانب التطبيقي الذي التفتت الأنظار إليه إبان الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وإن أيَّ تراجع له سيُضعف أي توجه نحو الاقتصاد الإسلامي، بل سيزيد من التشكيك في وجوده أصلاً.

ومثال ذلك؛

- أن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهي الجامعة ذات الترتيب المميز عالمياً، تخلت عن كلية الاقتصاد الإسلامي لتبقى كلية للاقتصاد.

[1] كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، نشر الكتروني، كاي للنشر، www.kantakji.com.

- وبتتبع هذا الاختصاص في كلية الشريعة في جامعة دمشق العريقة، لرأيناه اختصاصًا هزيلاً، لأن محتواه تقليدي، وواضعو هذا التخصص ليس لديهم القدرة على النهوض به. وكذلك هو حال جامعة بلاد الشام.
- كما تستقبل جامعات أخرى طلبة من غير الاقتصاد يُدرسّونهم موادَّ محدودة كسنة أولى ماجستير، وهذا لا يكفي لتأهيل اختصاصيين في مجال الاقتصاد، ثم تأتي رسالة البحث العلمي للطالب – وغالبها وصفي – بمحتوى متواضع ليس فيها مغزى علمي دقيق. ويُقاس على هذه النماذج الكثير والكثير.

وفي ظل انتشار مؤسسات التمويل الإسلامي في العقود الماضية، فإن إنتاج المعارف المالية الإسلامية، تتحكم به ثلاث مؤسسات، هي:

١. المؤسسة المهنية: وهي التي تُمثلها المؤسسات المالية العاملة، ممثلةً برؤية مجالس إداراتها المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات فيها، وسلوك إداراتها التنفيذية. والتي تحاول فرض المفاهيم التي تناسبها استناداً لمصلحتها حتى لو انحرف عملها عن الشكل المفترض أن يكون عليه، فنجد أنها تماهت بصيغ العِينة والتورق والمرابحة العكسية وكل تلك الصيغ هي أدنى صيغ الرُخص الشرعية بل هي من الشبهات، وأنها ابتعدت عن صيغ العزائم كالمشاركة والسلم والاستصناع، بحجج واهية، على الرغم من أن تلك المؤسسات قد استقطبت الموارد البشرية الخبيرة وبرواتب عالية جداً.

٢. المؤسسة الشعبية: وهي التي يُمثلها المجتمع المنغمس في العادات والتقاليد. والتي تحاول فرض المفاهيم التي تناسبها استناداً لمصلحتها غير آبهة بالإطار الشرعي ما دام ذلك منسجم مع مصالحها. وهذا واضح في تقبلها لتهاوي ضوابط الحيازة مثلا الذي يُناسب المؤسسة المهنية؛ فحيازة البضائع كانت تتم بصورة فعلية، ثم صارت حُكمية، ثم صارت تأخذ الحالات الاضطرارية لمزيد من التفلت.

ومثال ذلك: ذكر المعيار الشرعي للمرابحة للآمر بالشراء، الفقرة (٣ تملك المؤسسة للسلعة قبل بيعها مرابحة للآمر بالشراء)، الفقرة ٣-١-٢ التي تجيز اللقاء المباشر مع البائع وإبرام عقد البيع مباشرة بعد مناقشة تفاصيله، ذكرت الاتفاق الحكمي وأشكاله، وشددت الفقرة ٣-١-٣ على ضرورة شراء المؤسسة بنفسها ثم قد تسمح لوكيل غير الآمر بالشراء بالقيام بذلك عند الحاجة الملحة. وقد شهدت مديراً تنفيذياً يفعل ما جاءت به الفقرة المذكورة بترتيب عكسي لكون العميل أنيقًا جداً ويبدو عليه

ملامح الثراء أو هكذا سَمع عنه، ولّما أشرت للسيد المدير التنفيذي بأن هذا لضرورة ملحة امتعض وجهه، لأنه لا يجب تضييع فرصة مهمة خاصة وأن البنك كان في حالة انطلاق.

٣. المؤسسة العلمية: وهي التي تُمثلها الجامعاتُ ومراكز البحث ورجال الفكر والاقتصاد والقانون. فالمؤسستان الأولى والثانية تحتاجان من يرسم البوصلة لهما، أو من يعاود رسمها عند كل حين، وهذا لا يكون إلا بمؤسسات موضوعية فعالة.

وتعدُّ المؤسسة العلمية هي المسؤولة عن إثبات ما يحصل، ومراقبة انحرفاته، واقتراح التصويبات اللازمة، بتوجيه الدراسات والأبحاث لقياس أداء المؤسسة المهنية وقياس آراء المؤسسة الشعبية ومقارنة كل ذلك مع المعايير الشرعية ثم اقتراح التطويرات والتحسينات اللازم تحقيقها بعد وضع خطط استراتيجية بأهداف سامية.

وقد كان متوقعاً لمؤسسات البنى التحتية للمؤسسات المالية الإسلامية أن تقوم بهذا الدور القيادي، لكن المتتبع مثلاً للمجلس العام للبنوك المالية الإسلامية CIBAFI يلحظ عدم قيامه بهكذا دور. فدوره لم يخرج عن الإرشاد باستحياء، ولم يسعَ ليكون دوره إلزاميًا، ولو أن أبحاثه ودراساته قدمت ما يفيد البنوك المركزية لاستطاع بناء جسور مع هذه البنوك لتكون معاييره إلزامية كما هو حال معايير الأيوفي التي أخذت موقعًا إلزاميًا في دول عديدة، وصارت معاييرها إلزامية في تلك الدول.

لذا يمكن القول: إن الإصلاح لم يعد يجدي نفعًا مع الوضع الذي يراوح فيه التمويل الإسلامي مكانه. فكيف سيكون التمويل الإسلامي عنصراً فاعلاً في النمو المستدام؟

مؤسسات المجتمع المالية:

يعدُّ التمويل جزءاً من السياسة النقدية، التي هي أحد عناصر تحقيق السياسة الاقتصادية، وبما أن الاقتصاد هو من يرسم الأهداف، ومنها التنمية المستدامة، فإن تمويل التنمية يجدر به أن يكون مستداماً ليناسب تحقيق ذلك الهدف، إذاً فالصحيح أن يُرسم هذا الجزء ضمن الكل، أي ضمن الاقتصاد، الذي يحوي التمويل، والعكس غير صحيح. وللأسف فإن الفترة السابقة – وحتى الآن – كان الاهتمام بالتمويل الإسلامي خارج منظومة الاقتصاد الإسلامي مما جعله متواضع الأداء. فكيف يُنشد منه أن يكون مستداماً؟

إن التمويل في الاقتصاد الإسلامي لا يقتصر على الشركات كالمصارف والتأمين، أي القطاعات الجزئية، بل لابد من التوقف عند مؤسسات التمويل الكلية وهي أساس مصدر التمويل المستدام، كمؤسسة بيت المال المنوط بها تمويل السياسات العامة الحكومية، ومؤسسة الزكاة التي هي مصدر التمويل المستدام للقضاء على الفقر وتحقيق تشغيل العمالة، ومؤسسة الوقف التي هي مصدر تمويل البنى التحتية وغيرها.

لذلك تنقسم مؤسسات المجتمع الإسلامي المالية إلى قسمين:

١- **الحكومي**: ويمثلها مؤسسة بيت المال أو وزارة الخزانة أو وزارة المالية، يُضاف إليها حصة الحكومة في المؤسسة المالية الدولية؛ أي البنك الإسلامي للتنمية، بوصفه بنك البنوك الإسلامية، للاستفادة من دوره الفعال عالميًا.

٢- **المجتمع المدني**: ويمثلها مؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة، ويدعمها قطاع الشركات المالية كالمصارف والتأمين وغيرها.

تعدُّ مؤسسة الوقف مصدراً دائمًا وداعمًا لمؤسستي بيت المال ومؤسسة الزكاة، وبالمقابل فمؤسسة الزكاة هي مصدر دائم وداعم لمؤسستي بيت المال والوقف. وكل ذلك قائم على مفهوم التكافل المالي الذي يشد بعضه أزر بعض، كما هو حال التكافل بين أعضاء المجتمع نفسه.

وبدون تلك النظرة التكاملية، لن يكون تمويل القطاعات الجزئية كشركات المصارف والتأمين مستداماً، لذلك فالارتباط المذكور بمؤسسات التمويل الدولية والكلية والجزئية سيمثل نموذج الاقتصاد الإسلامي[1].

أمثلة عن تداخل العلاقة بين مؤسسات المجتمع الإسلامي المالية ودورها التنموي:

١. ضبط المخاطر الائتمانية ومعالجة آثارها: يُعدُّ التوسع في الديون من أهم أسباب زعزعة الاستقرار في المجتمع عمومًا وفي السوق خصوصًا. وقد مرّت معالجة هذه المخاطر على مرحلتين، الأولى كانت في المرحلة المكية، حيث كانت تربوية من خلال امتناع الرسول صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على جنازة ميّت عليه دين حتى يُقضى دينه، وذلك لتعزيز التربية السلوكية عند الأفراد إضافة لأحاديث أخرى دعّمت هذا الأمر، ثم كانت المرحلة الثانية عندما صارت المعالجة مؤسسية من خلال سهم

[1] كنت متحدثا رئيسًا (اونلاين) في تجمع الشعوب الأوراسية Assembly 'Eurasian Peoples في مؤتمري نيودلهي (فبراير ٢٠٢٣)، والقاهرة (مارس ٢٠٢٣)، وقد طُلب مني التحدث عن الاقتصاد الإسلامي، وفي ظل هكذا تجمع عالمي كبير، يستدل على أن العالم يبحث عن اقتصاد بديل.

الغارمين من وعاء زكاة المال، وهو وعاء تمويلي مستدام ومتجدد سنويًا، وزاد على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع قوله: **(ومن ترك دينًا فعليّ)**، فكان بيت المال الذي تمثله الشخصية الاعتبارية لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحل المؤسسي الداعم لمعالجة الديون المتعثرة. وبذلك تم الحد من توسع الديون ومنع خلخلة الحياة الاقتصادية التي غالبًا ما تنهار بانهيار الديون وزيادتها، وهي أصل وجود الربا والسبب الرئيس له، والربا هو الذي يقض مضاجع المجتمعات ويزيد فقرها، وهو بمثابة الحلقة المفرغة للفقر.

وتساعد مؤسسة الوقف في دعم هذه المعالجة من خلال وَقْف المتبرعين لغلات عقارات موقوفة لصالح قضاء الديون وما شابهها مما يمثل رافعة مالية تعزز حالة الأسواق وترفدها بما يمنع خروج المؤسسات والشركات التي تبيع بالأجل.

٢. المساعدة في دعم الإنفاق الحربي وتمويله: يُعدُّ الإنفاق الحربي أمرًا لا مفرَّ منه بسبب الصراعات المستمرة بين الدول ومكوناتها، وهو إنفاق غير مجدٍ اقتصاديًا في الغالب إذا لم يكن دفاعًا عن مصالح حقيقية. يستنزف هذا الإنفاق سيولة البلدان المتحاربة، وتقع مسؤولية تمويله على مؤسسة بيت المال، ويعززه سهم في سبيل الله من مؤسسة الزكاة، كما يعزز وقف غلات الأوقاف لصالح شراء السلاح وكذلك وقف العقارات نفسها لصالح البنى التحتية للجيوش وما شابهها.

وهكذا يبدو التكافل بين مؤسسات التمويل في المجتمع الإسلامي شأنها شأن التكافل بين أفراده، وكل ذلك موجه للصالح العام.

وبناءً على ما سبق، إذا توفر التمويل المستدام للبنى التحتية، وللقضاء على الفقر، ومعالجة الديون، فإن المستوى الجزئي من مؤسسات التمويل ستنشغل بتمويل احتياجات المجتمع من أفراد وشركات دون خوف من الديون المجحودة أو المظنونة، لأن التربية السلوكية تردعهم، كما أن توافر نظام ائتماني رقمي سيمنع أصحاب النفوس الضعيفة من استغلال أية نقاط ضعف.

يُضاف لما سبق، أن البنك الإسلامي للتنمية يدعم الحكومات والمجتمعات الإسلامية ومشاريعها، كما يدعم القطاع الخاص فيها، وعندئذ نكون أمام مؤسسات تمويل تحقق التنمية المستدامة لتوجهها نحو الأحسن في عملها ولتكامل أدوارها.

VIDEO

هل تتراجع العولمة؟ نتائج دراسة جديدة[1]

سيباستيان فرانكو بيدويا

محلل بحوث، مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة جنوب آسيا

نقاش ساخن: هل تتراجع العولمة أم لا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فإلى أي مدى، وما هي تبعات ذلك على الرخاء والحد من الفقر في العالم؟ ليس من السهل الإجابة على مثل هذه الأسئلة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود تعريفات مختلفة للعولمة، وبالتالي تختلف أساليب قياسها. وتشير بحوث حديثة أجراها البنك الدولي، استنادا إلى تعريف جديد، إلى أن العولمة لا تزال نشطة ونابضة بالحياة.

يعتمد ذلك في البداية على السياق المعني. فقد ظلت العولمة، على مدى أكثر من ٥٠ عاما، عاملا محفزا للتنمية الاقتصادية، والتكامل التجاري، وبناء الرخاء. كما ساعدت في انتشال أكثر من مليار شخص من براثن الفقر. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، أصبحت مسارا للشركات في الاقتصادات الصاعدة لدخول سلاسل القيمة العالمية ومضاعفة حصتها من الصادرات تقريبا. وأدى التقدم المذهل في مجالات الاتصالات والنقل وتكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل المعاملات والأنشطة التجارية بين البلدان الواقعة على طرفي الكرة الأرضية وخفض تكاليفها، فضلا عن النفاذ إلى أسواق بعضها بعض، وتبادل الموارد والمعرفة الفنية والتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، يلقي بعض المنتقدين في الاقتصادات المتقدمة باللوم على العولمة نظرا لفقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية، ويشير آخرون إلى العولمة بوصفها مصدرا لانبعاثات غازات الدفيئة.

وفي الآونة الأخيرة، دفعت جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، والتوترات بين الصين والولايات المتحدة البلدان والشركات إلى إعادة التفكير في الإستراتيجيات العالمية. ولكن إلى أي مدى تتراجع العولمة فعليا؟ بعض الدراسات لا تجد سوى النزر القليل من الأدلة المنهجية على ذلك، وتخلص دراسات أخرى إلى أن "الانفتاح التجاري" قد تراجع مؤخرا في بعض المناطق، بالتزامن مع تباطؤ وتيرة الإصلاحات التجارية ووجود مخاطر تهدد عجلة النمو. وهذا ليس مجرد بحث أكاديمي، وقياس العولمة بدقة ضروري لفهم أثر التحديات الراهنة على الاقتصاد العالمي. ولا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تبالغ في تقدير

[1] مدونات البنك الدولي، 07/19/2023، رابط

انحسار العولمة أو تحسب تكاليف هذا السيناريو بأقل من قيمتها حيث إن ذلك يمثل مخاطر كبرى. ولهذا السبب، نحتاج إلى تعريف واضح مع تطبيقات تجريبية دقيقة لتوجيه السياسة الاقتصادية.

وتعد نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي – التي تحسب الأهمية النسبية لواردات وصادرات البلد المعني بالنسبة لاقتصاده – إحدى طرق قياس "الانفتاح التجاري". وزادت هذه النسبة زيادة مطردة حتى عام ٢٠٠٨، ثم تراجعت بصورة مفاجئة في عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي ٢٠١١، عادت هذه النسبة إلى مستويات التعافي، ولكن ليس بالقوة نفسها التي كانت عليها قبل الأزمة، مما يشير إلى تراجع العولمة.

ويواصل بعض الاقتصاديين استخدام نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي كمقياس للانفتاح، على الرغم من أن كثيرين غيرهم يرون أنها معيار غير كاف ولا تعني بالضرورة وجود حواجز تجارية عالية. ومن الممكن أن توضح هذه النسبة بعض العوامل مثل حجم الاقتصاد أو هيكله أو القرب الجغرافي من الشركاء التجاريين.

وبناءً عليه، نتفهم العولمة على نحو أفضل باعتبارها امتدادا يتجاوز الحدود الوطنية لقوى السوق نفسها العاملة على جميع مستويات النشاط الاقتصادي. وباستخدام هذا التعريف، قمنا بقياس قوة العولمة بوصفها نمو التجارة الدولية بالنسبة للتجارة المحلية. فعلى سبيل المثال، تبيع شركات صناعة السيارات بعض السيارات في السوق المحلية وتصدر الباقي. وتتيح مقارنة تطور صادرات السيارات بالمبيعات المحلية مقياسا أفضل لديناميكيات العولمة مقارنة بنسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي. والنموذج المستخدم لرصد الديناميكيات النسبية للتجارة الدولية والمحلية هو ما يسميه الاقتصاديون نموذج الجاذبية الهيكلية. ويسمح هذا النموذج بإجراء مقارنات بين البلدان ومقارنات زمنية، وبالتالي تحديد ديناميكيات العولمة البديهية بدرجة أكبر مقارنة باستخدام نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي. ومن بين عوامل أخرى، فإن الحد من الحواجز التجارية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات يساعد على دفع عجلة نمو التجارة الدولية بوتيرة أسرع من التجارة المحلية، وزيادة العولمة والترابط الاقتصادي والتعاون بين البلدان.

واستنادا إلى هذه البحوث، لا توجد أية أدلة وشواهد على أن الاقتصاد العالمي قد دخل عصر انحسار العولمة. فعلى سبيل المثال، اتجهت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في الصين نحو الانخفاض منذ عام ٢٠٠٦، وهي الآن أقل من المتوسط العالمي والمستوى الذي كانت عليه في ٢٠٠١، عندما انضمت

الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى التوترات التجارية الأخيرة مع الولايات المتحدة، سيكون من الصعب القول بأن الاقتصاد الصيني أقل "انفتاحا" بصورة كبيرة، كما تشير نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. والتفسير الأفضل هو أن التجارة أصبحت أقل أهمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للصين مع ازدهار اقتصادها المحلي.

ويتطلب تحليل العولمة اتساقا مع النظرية الاقتصادية دراسة الديناميكيات الخاصة بكل قطاع. فعلى سبيل المثال، جرت العادة أن يكون قطاع الصناعات موجها بصورة كثيفة نحو التجارة، ولكن يبدو أن التقدم الذي أحرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد زاد من معدلات تجارة الخدمات وتداولها، مما يشير إلى المزيد من فرص العولمة في المستقبل. ويبين الشكل ١ النتائج الرئيسية لبحثنا. كما يبين أن ديناميكيات العولمة في الصناعات التحويلية كانت قوية بالفعل في عام ١٩٦٥، وفي الوقت نفسه نجد انطلاق الزراعة والخدمات في أواخر السبعينيات والتسعينيات على التوالي. ولا توجد أي علامة انحسار العولمة بعد عام ٢٠٠٨.

الشكل ١ : انطلاق العولمة في أوقات مختلفة حسب القطاع والبلد.

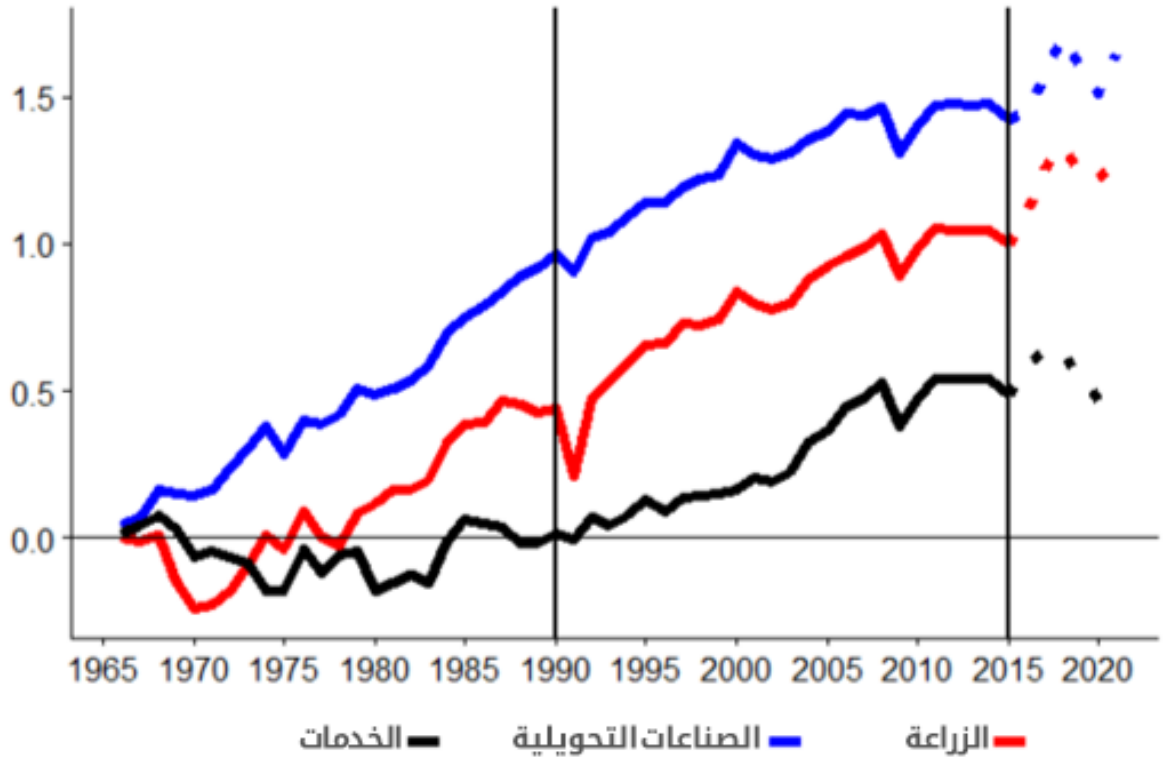

ملحوظة: يوضح الشكل (أ) ديناميكيات العولمة بين القطاعات في عام ١٩٦٥. ويوضح الشكل (ب) هذه الديناميكيات بين البلدان بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية. وتقاس ديناميكيات العولمة (قياساً لوغاريتمياً) على أنها التغير في التجارة الدولية فيما يتعلق بتدفقات التجارة المحلية في معادلة الجاذبية الهيكلية. وتستخدم ديناميكيات السنوات ١٩٦٥–١٩٩٠ قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD). وتستخدم ديناميكيات السنوات ١٩٩٠–٢٠١٥ قاعدة بيانات Eora. وتستخدم ديناميكيات السنوات ٢٠١٥–٢٠٢١ قاعدة بيانات (ADB MRIO)، التي تستخدم التنبوءات الآنية لتدفقات التجارة المحلية (باستخدام متغيرات مثل إجمالي الناتج المحلي) لتغطية السنوات الأخيرة (كما هو موضح بخطوط منقطة).

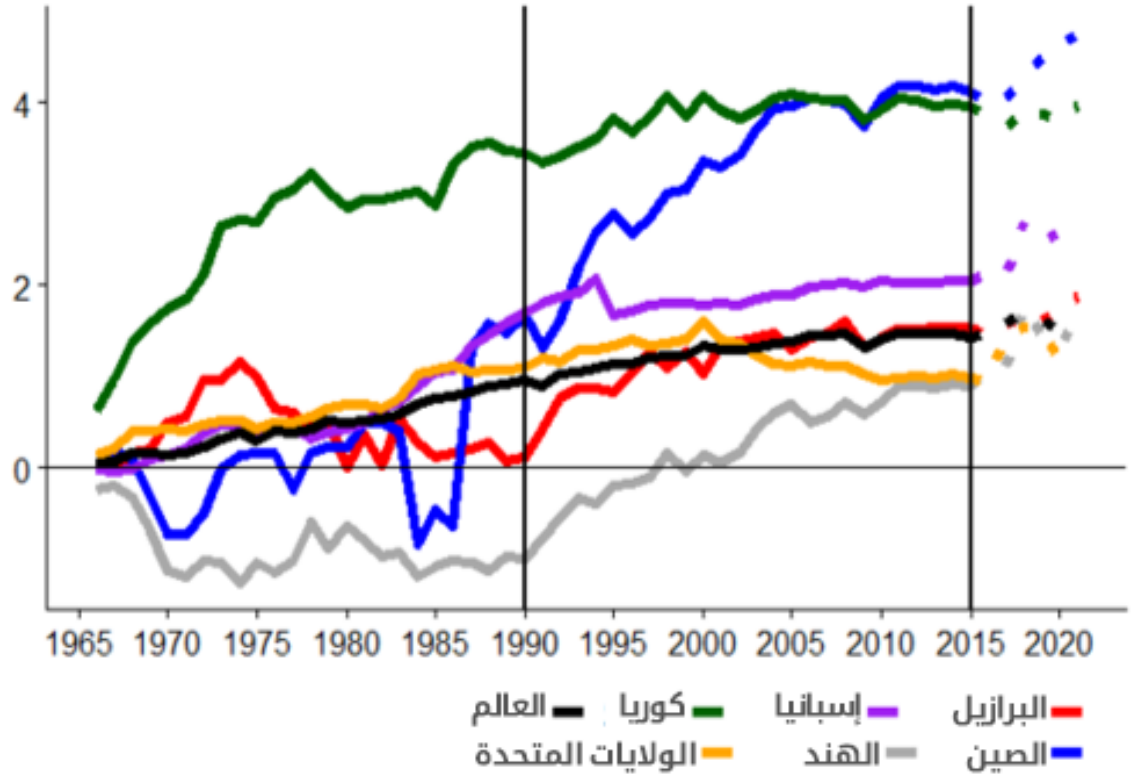

دور الاعلام في مواجهة جرائم العملات الرقمية

د. حافظ لصفر بن محمد
دكتوراه في علم النفس الاجتماعي

لعل التطور الدي عرفه العالم في مجال التكنولوجيا، وتجاوز البعد التقليدي إلى عالم الميتافيرس[1]، كان له أثر بارز على وسائل الاعلام، حيث استثمرت الطفرة المعلن عنها والحادثة لتؤثر سلبًا وإيجابًا على سلوكيات الافراد والمجتمع.

أ- **مواجهة سلبية**: يكرس الإعلام ووسائله المتنوعة والمختلفة أزمة النصب والاحتيال من خلال الدعاية المباشرة وأحيانًا غير المعلنة يمجد فيها ويروج للعملات الرقمية مبينًا مزاياها وفوائدها دون أن يشكل خلفية ثقافية لدى الجمهور المستهلك في شأن سبل الحماية الضرورية من الهجمات والاختلاسات التي ينفذها رواد العملات الرقمية، فبدل أن يشيع قيم النقد لمختلف الممارسات والتعاملات بهذه العملات، ليتخذ المستهلك احتياطاته اللازمة، بحيث أنه ينغمس في خدمة مخططات هؤلاء بوعي أو بدونه.

إنها مرحلة جديدة منذ دخول الإعلام إلى عالم مرحلة الميتافرس[2]، واستفادته من خدماته مستعملا البيانات الرقمية التي تتيحها الحواسيب والهواتف الذكية، حيث سهلت عليه متابعة الأحداث عن قرب، إلا أن الحقيقة تبقى حبيسة العقول، ولا تكشف للجمهور، لأن الأيادي الناعمة كمسيري الشركات العملاقة ومسؤوليها الكبار الدين يتحكمون في السياسات العالمية، لا يتيحون للإعلاميين إمكانية الكشف عن كيفيات التعامل الصحيح بيعا وشراء للعملات الرقمية بجميع أنواعها، وأكاد أجزم أن الإنسان العربي لا زالت له قيم ثقافية بسيطة حول معضلات فهم آليات عمل العملات الرقمية في المجال الالكتروني والافتراضي، فالإعلام دخل إلى مرحلة جديدة تسمى بما بعد التفاعلية، وهو مفهوم ينتمي إلى حقل سوسيولوجيا[3] الأنترنيت[4]، ومن بين المشكلات التي يعاني منها الإنسان العربي في تعاملاته مع العملات الرقمية نجد ما يلي:

---

[1] علم الميتافيرس: يعني عالم التكنولوجيا الرقمية أي ما وراء العالم التقليدي
[2] سيف السويدي وأشرف محمد زيدان "العالم ما وراء التقليدي "دار الأصالة للنشر والتوزيع، إسطنبول تركيا 2022 الطبعة الثانية اغسطس 2022/محرم 1444
[3] السوسيولوجيا: تعني العلم الدي يدرس الظاهرة الاجتماعية
[4] حسنين شفيق، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية: االتسريبات.. دار فن وفكر، مصر، طبعة 2015، ص:1012

– قلة الخبرة بأسس التعامل عبر الأنترنيت[1].

– استخدام التكنولوجيا المفرط بلا توجيه.

– سرية العملة وتشفيرها: مما يتيح فرص تحويل الأموال ورأس المال في عمليات غير مشروعة أي مشبوهة مثل: دعم الجماعات المتطرفة وغسيل وتبييض الأموال وتجارة السلاح والمخدرات...

– الافتقار للاعتراف الرسمي من الدول وبنوكها المركزية: تكون غير مضمونة من أية جهة رسمية مما يفقدها الموثوقية والمصداقية في التعاملات بها، ولم تحصل إلا باعتراف جزئي من بعض الدول كفنزويلا[2].

– ضعف على مستوى التعاملات الاقتصادية والمالية في مجال العملات الافتراضية والرقمية، مع هيمنة الدور الإعلامي المسيس.

– غياب الإرشاد والتثقيف والتوعية للإنسان العربي بسلبيات ومزايا التعامل بهذه العملات.

– أدت العملات المشفرة إلى ظهور مجموعة جديدة من التحديات التي أوجبت على الحكومات مواجهتها بما في دلك المخاوف من تزايد الأنشطة الإجرامية والأضرار البيئية مما فرض حماية المستهلك من الأنشطة غير المشروعة، ففي السنوات الأخيرة نفد مجرمو الأنترنيت هجمات يتسللون ويغلقون شبكات الكمبيوتر ثم يطالبون بالدفع لاستعادتها بالعملات المشفرة، ويدمج مروجو المخدرات وغاسلي الأموال لها بدمج العملات الافتراضية بشكل متزايد في أنشطتهم مما يعرض المستهلكين والمستثمرين للسرقة والنصب والاحتيال[3].

– تستخدم العملات المشفرة للتهرب من العقوبات الأمريكية ومن لدن الجماعات الإرهابية.

– التأثير على البيئة والإضرار بها لاستخدامها المكثف للطاقة لاستهلاكها الكهرباء بكثرة والحل يكمن في استخدام الطاقة البديلة والمتجددة أو النظيفة في تعدينها.

– ضعف التخطيط الاستراتيجي في مجالي التعامل بالعملات الرقمية والإعلامية لترابطهما وإمكانية التشويه والتضليل الدي تقوم به الألية الإعلامية، وقلب الحقائق بدل كشفها، وإماطة اللثام عنها، ودحرجتها من الفضاء المسكوت عنه إلى الفضاء المكشوف للعلن، ويعتبر نعوم تشومسكي أن المجتمع

---

[1] المرجع السابق، ص: 230

[2] محمد عيسى الكبيسي، العملات المشفرة والمعماة ماهيتها وضوابط التعامل بها، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي،2018،ص:608

[3] Anshu siripurapu and noah berman,cryptocurrencies,Digital dollars,and the future of mony,february 28 ,2023

الديموقراطي هو المجتمع الدي يملك فيه الجمهور الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، وأن تكون وسائل الاعلام منفتحة وحرة..، فإدارة وسائل الإعلام يجب أن تبقى تحت السيطرة المتشددة[1]، وبذلك فوسائل الإعلام تستثمر لخدمة السياسات العالمية والشركات العملاقة التي تتحكم في سياسات الدول الفقيرة وتستنزف اقتصاداتها وتوجهها دوما نحو التبعية الفكرية إعلاميا واقتصاديا وسياسيا.

ب- مواجهة إيجابية: الواجبات التي تقع على عاتق الإعلام الأمني، هي مسؤولية التوعية بأخطار الجرائم الالكترونية والانحراف ومسؤولية التصدي للجريمة، وذلك من خلال كشف المجرمين والمساهمة في ضبطهم باعتبارهم أعداء للمجتمع، من منطلق أنهم يهددون العلاقات العامة التي يقع على عاتقها التوعية بالمخاطر التي تروج بالمجال، ويقع على مسؤولية الإعلام أن يزود الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات، وما يدور من أحداث ووقائع، فالإعلام تطبيقي، وليس نظري أو مكتبي، أيضاً الإعلام له المواجهة الأولى لكثير من الجرائم مثل: المخدرات والتجسس والإرهاب الالكتروني والجريمة الالكترونية...، ويجب الإشارة إلى أن الكثير من وسائل الإعلام والإعلاميين يساعدون على رفع مستوى الوعي عند المواطنين، ويقومون بمهاجمة الإعلام السلبي والثقافة المنحطة ثقافة السفاسف عوض التوعية والتنوير والتثقيف بطرق التعامل مع العملات الرقمية، وكيفية الاستثمار فيها باللجوء إلى مهندسي البرامج والتطبيقات الحمائية من كل خرق وانتهاك للخصوصية،سواء كانت فردية أو جماعية، ولم لا تنظم المنابر الإعلامية ندوات وربورتاجات وبرامج تعرف بالعملات الرقمية، وتثقف الجمهور بجل الاستراتيجيات وإمكانيات التعامل مع العملات الرقمية، ففي دراسة بعنوان: آثار التعليقات الإيجابية والسلبية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على العملات المشفرة، قدمت الدراسة في المؤتمر الدولي للحوسبة والشبكات والاتصالات لسنة ٢٠٢٠، بينت أن تطبيق بلوك تشين جلب العديد من الفوائد في مجالات عدة، كأحد الاستخدامات المستثمرة في تعاملات العملة الرقمية المشفرة كحقبة جديدة في النظام المالي العالمي الجديد، فلها مزاياها بقدر مخاطرها، كالمضاربة والهجوم الإلكتروني الذي بلغ نسبة ٥١٪، ويتم استثمار مليارات الدولارات فيها، بسبب شفافيتها وإمكانية التتبع بالمقارنة مع العملات الرقمية غير المشفرة، ويحصل فيها انخفاض تكلفة المعاملات وإمكانية تحقيق أرباح عالية، ففي سنة ٢٠١٧ وصلت

[1] ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تعريب أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2003، ص: 7

العملة المشفرة المسماة البيتكوين ما يقارب ٢٠٠٠٠ دولار لكل عملة[1]، تجلب مثل هذه المكاسب قصيرة الأجل العديد من صغار المستثمرين الجدد، إلا أن حركات المضاربة تزعج المستثمرين، ولمعرفة الآراء حول العملات المشفرة، وحركات المضاربة لحماية المصالح المالية لصغار المستثمرين، يمكن إجراء تحليل المشاعر باستخدام أنشطة وسائل التواصل الاجتماع كمنابر إعلامية رقمية مستعملة من لدن الأفراد المهتمين بالعملات المشفرة أو الاستثمار فيها، فبينت أن الإيجابية تعلو السلبية، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات الأسعار واتجاهاتهم، ومع ذلك تختلف العلاقات باختلاف أنواع العملات، فالمستثمرون ينضمون للشبكات الالكترونية للحصول على مزيد من المعلومات حول ميزات العملات المعدنية والمكاسب المحتملة مستقبلا، وأثارت العديد من الأسئلة الاستثمارية مثل: الأمان والخصوصية واهتمامات رواد الشبكات الرقمية للاتصال، فبإمكان الإعلام أن ينمي التفكير والحس النقديين، إلا أن الدول العظمى كأمريكا توظفه كجزء من النظام المعرفي، لأن الإعلام المستقل يلعب دورا مهما رغم نقص التمويل فله أهمية المنظمات الأهلية نفسها في تجميع الناس محدودي الإمكانيات، والذين يمكن أن تتضاعف إمكانياتهم وفعالياتهم بذلك التجمع، وهدا بالضبط ما لا تريده الصفوة المسيطرة[2]، هاته الأخيرة تسعى لامتلاك وسائل الإعلام لتخدر الجماهير والسيطرة عليها، وتبدو ظاهريا أنها تقدم خدمات مجانية عبر المواقع والمنصات الالكترونية، لكنه في العمق، ليس هناك شيء مجاني في مخططات هذه المنظمات "حكومات الظل"، والشركات العملاقة كأمازون وميكرسوفت وغيرها، وأصبحت تتحكم في الاقتصادات العالمية باستثمار العملات الرقمية، لما يخدم طموحاتها الاستغلالية – الربحية، ولو على حساب الاقتصادات الوطنية بتوظيف متقن للوسائل الرقمية للإعلام بالترويج والإشهار والدعاية لمنتوجاتها، دون مراعاة المصلحة العامة للوطن الأم.

[1] Impacts of positive and negative comments of social media users to cryptocurrency , Husnu S Narman , Alymbek Damir Uulu,2020 international conference on computing ,Networking and communications (ICNC),187-192,2020

[2] نعوم تشومسكي: مادا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، مدينة نصر، الطبعة الأولى 1998 ص:58

مواصفات كبار مديري تكنولوجيا المعلومات التنفيذيين من الجيل زد في عام ٢٠٤٠[1]

إفجينيا روسكيخ

مديرة مجموعة الشؤون الأكاديمية في أكاديمية كاسبرسكي

يتقدم الجيل الصاعد Z بخطى كبيرة في مختلف جوانب الحياة. ولمواكبة ذلك، تقوم العديد من العلامات التجارية في الوقت الراهن بمواءمة منتجاتها وإستراتيجيات الاتصال الخاصة بها مع رغبات هذا الجيل وما يناسبهم، فضلاً عن أن تأثير هذه الظاهرة طال حتى سوق الموارد البشرية.

يبدو أن الشركات تخوض سباقًا من أجل تعديل عملياتها التجارية لتكون على أتم استعداد عندما يصل الجيل ذاته إلى صفوف القوى العاملة لديها. ولو أخذنا كاسبرسكي نموذجًا، نجد أنها ترحب بالمئات من المتدربين من أفراد هذا الجيل سنويًا، ليكون ذلك دافعًا لإثارة خيالنا حول طبيعة قادة قطاع التكنولوجيا في المستقبل، وكيفية تطورهم بحلول عام ٢٠٤٠.

يمثل الجيل Z الجيل الأول في عصر الإنترنت والأدوات الذكية التي أسهمت في تشكيل نظرته إلى العالم بشكل أساسي. وأصبحت المعلومات المتاحة عبر الهواتف الذكية والإنترنت تشكل جزءًا جوهريًا من خبراتهم ومعارفهم الطبيعية. ونتيجة لذلك، يمكنهم الانتقال بمهارة في عالم مليء بالمعلومات، فضلاً عن قدرتهم على استيعابها بسهولة.

وتنبع قدرتهم على الوصول بسرعة إلى الإجابات عن طريق عملية بحث بسيطة عبر جوجل. ومع ذلك، فإن هذا الميل إلى البحث السريع عن الحلول قد يدفعهم دون قصد إلى التفكير البسيط بدلاً من التفكير العميق.

ونظرًا إلى عدم وجود نهج نقدي، فإن ذلك قد يفرض تحديات بالنسبة إليهم كقادة مستقبليين في قطاع التكنولوجيا. وهنا تبرز ضرورة تحقيق التوازن بين الاستفادة من المعلومات الهائلة المتاحة في متناول

[1] البوابة العربية للتكنولوجيا، تاريخ النشر: ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٣، رابط.

أيديهم، وبين تعزيز قدراتهم على التفكير التحليلي العميق، لضمان تطورهم ليصبحوا قادة عالميين يتمتعون بخبرة جيدة في مجال التكنولوجيا.

ويواجه هذا الجيل صعوبة في التوافق مع النظام التقليدي للسلطة، حيث يشعرون أنهم مقيدون بالتسلسلات الهرمية الرأسية الصارمة. ولاحظ الباحثون أن أفراد هذا الجيل غالبًا ما يحتضنون نموذج التعاملات البشرية الفورية. ويولي هؤلاء الشباب الاعتراف بهم والتعامل معهم كأشخاص، وليسوا مجرد موارد لإنجاز المهام، أهمية.

عقلية الجيل Z:

يشير هذا الجانب من نمط تفكيرهم إلى أن الجيل Z، باعتبارهم مديرين مستقبليين، قد يميلون نحو إنشاء شركات تعتمد على هياكل إدارية أفقية. ومن المتوقع أن تحتل الشفافية والثقة والعمل الجماعي مركز الصدارة كقيم أساسية في مثل هذه الشركات.

ومن خلال إعطاء الأولوية لهذه المبادئ، يرجح أن يُوجِد قادة هذا الجيل بيئة عمل تعزز التعاون وتعمل على تمكين الموظفين، والاستماع إليهم واحترامهم. ويعتبر هذا النهج تحولاً نحو نظام إداري يتسم بمستوى أعلى من الشمول، الأمر الذي يمهد الطريق لأعمال مبتكرة ومتقدمة في المستقبل.

ويولي أفراد الجيل Z قيمة عالية للحفاظ على التوازن الصحي بين العمل والحياة، ويؤمنوا بأن العمل يجب أن يحقق الرضا، تمامًا مثل التواصل الاجتماعي مع الأصدقاء، أو الانخراط في الأنشطة الترفيهية.

ومن السمات المميزة الأخرى لهذا الجيل أنه لا يبدي تفضيلاً صارمًا ولا ولاءً مطلقًا للعلامات التجارية. وبما أنهم ينطلقون من رؤى واسعة للحياة، تتيح لهم هذه الخاصية تصور العديد من الاحتمالات، مما يقودهم إلى استكشاف فرص جديدة بلا خوف، مع استعدادهم الدائم لاحتضان التغيير.

ونتيجة لذلك، نراهم لا يترددون في تبديل الشركات، أو حتى الانتقال بين المجالات الوظيفية المختلفة. ومع أن الشخص العادي قد يغير مهنته بواقع ثلاث إلى سبع مرات طوال حياته، قد يتخطى الجيل Z هذا المسار بشكل أسرع، وربما يلجأ الواحد منهم إلى ما بين ١٠ و ١٥ مجالاً متنوعًا خلال مسيرته المهنية.

وبسبب هذه الرحلة المتطورة المستمرة، سيكونون قادرين على جمع المعرفة من مختلف المجالات، والاستفادة من المعلومات التي حصلوا عليها من التجارب السابقة في كل دور جديد يقومون به. وبفضل

قدرتهم على إدماج هذه الخبرة عبر المنصات الأساسية، ستكون الفرصة متاحة أمام الأساليب المبتكرة وتطوير منتجات جديدة عبر القطاعات المختلفة.

ولاحظ العديد من المديرين أن أفراد هذا الجيل يتميزون بقدراتهم الاستباقية الرائعة، كما يتحلون بالشجاعة عندما يتعلق الأمر باقتراح أفكار إبداعية ومبتكرة تتجاوز حدود أدوارهم وأقسامهم. وهناك أمر آخر يبدو أكثر إثارة للدهشة، ألا وهو استعدادهم لتقبل أخطائهم كجزء من عملية تعلمهم.

وعلى العكس تمامًا من الأجيال السابقة، لا ينتظر هؤلاء اللحظة المثالية لإطلاق منتج ما، بل هم مستعدون للتصرف الفوري، فهم لا يخشون ارتكاب الأخطاء، ولكنهم بدلاً من ذلك يتبنونها ضمن عملية التعلم. وستؤدي هذه الجرأة والمواقف الحاسمة إلى انخفاض كبير في متوسط عمر الرؤوساء التنفيذيين للشركات الناشئة، بعد أن أثبت الشباب والمراهقون بالفعل قدرتهم على تحقيق النجاح في إدارة أعمالهم الخاصة.

وينبغي الاعتراف في هذا الشأن بأن الجيل Z يمثل بحق مستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات. وترحب كاسبرسكي بالمئات من أفراده كل عام للانضمام إلى برامجها التدريبية الداخلية، وهذا ما يتيح لهم الفرصة لإطلاق مهاراتهم كقادة لهذا القطاع في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، يمتلك هؤلاء الأفراد بالفعل السمات الأساسية، ومن ثم يُنتظر منهم اتخاذ الخطوة التالية ورعاية إمكاناتهم مع تحسين مهاراتهم البدائية وخبراتهم الفنية الحالية. ومن خلال المشاركة في المسابقات الطلابية، مثل: مسابقة كأس Secur'IT التي تنظمها كاسبرسكي، قد تكون مفيدة في هذه الرحلة. من خلال التصميم ودعم الفرص مثل: التدريبات والمسابقات، سيتمتع هؤلاء الأفراد الشباب بالقدرة على تشكيل قطاع تكنولوجيا المعلومات وترك بصمة دائمة.

التفوق في مواجهة الأزمات والكوارث

د. فادي محمد الدحدوح
مؤلف وباحث

منذ فترة قريبة أصبحنا في وقت يندر فيه عدم حدوث أزمات أو كوارث مؤثرة تطال المجتمعات وتحدث تغييرات وتأثيرات كبيرة في كافة قطاعات وأنظمة المجتمع، بل إن بعض الأزمات والكوارث كالزلازل والأعاصير والفيضانات التي شهدتها المجتمعات العربية في سورية وليبيا والمغرب العربي أحدثت تأثيرا عظيما طويل الأمد على مستوى الدولة والأفراد والمنظمات، بل وحتى أن تأثير الأزمات والكوارث المؤثرة في كثير من الأوقات يمتد ليطال المجتمع الدولي وينعكس سلبيا على واقع ومستقبل المجتمعات.

أصبحت الأزمات والكوارث سمة أساسية للمنظمات المعاصرة في الألفية الثالثة في البيئة الديناميكية، وأصبح كل تنظيم لا ينجو من تأثير تلك الأزمات والكوارث مهما كانت درجة تأثيرها، وبالتالي زاد الإهتمام بالتخطيط الاستراتيجي كأسلوب علمي في مواجهة الأزمات والكوارث والتكيف مع التغيرات المفاجئة وغير القابلة للتوقع المسبق، فالتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات والكوارث يعد ركيزة المنظمات لاكتشاف فرصها المستقبلية وتجنب التحديات التي تقع علي مستوى المنظمة والدولة، كما يساهم بشكل فاعل على التأقلم جيدا مع البيئة الخارجية والداخلية للمنظمات، وبالتالي زيادة كفاءتها وفاعلية مخرجاتها.

الحقيقة التي يجب أن نقف أمامها كثيراً كي ندركها جيدا هي عدم وجود دولة في العالم محصنة تماماً من الأزمات والكوارث، كما أن أسباب حدوث تلك الأزمات والكوارث قد تأتي عن فشل مفاجئ أو عوارض أو إهمال، كما أن بعض الأزمات والكوارث تحدث خارج نطاق سيطرة الإنسان كالزلازل والبراكين والأعاصير، وبالتالي وجب على المنظمات الاستعداد جيدا للمواجهة، وتكون المواجهة بوضع خطط واستعدادات مسبقة للتعامل مع شتى الأزمات والكوارث المتوقع حدوثها، وعلى هذا الأساس

يجب تكوين وحدة متخصصة بإدارة الأزمات والكوارث بحيث تكون وحدة إدارية لها كيانها ومسؤولياتها وتضم فريقًا متميزًا يمتلك الأدوات والمهارات والتدريب والخبرة الكافية والمناسبة.

إن امتلاك القوة من عوامل النجاح في مواجهة الأزمات والكوارث وإحداث التأثير المطلوب في المحيط المحلي والدولي وفقا لنطاقها، كما أن التعامل مع الأزمات والكوارث يتطلب التفوق في السيطرة على أحداثها، من خلال المعرفة الكاملة بتطوراتها، ويتم ذلك بأسلوب علمي إداري متقن لتفادي أضرارها أو تقليل خسائرها، ووجود نظام فعال للإنذار المبكر من أجل الوقاية من الأزمات والكوارث، والاستعداد الأمثل للتعامل مع الأزمات والكوارث التي لا يمكن تجنبها في حال حدوثها، وضرورة التقييم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات والكوارث، واختبارها تحت ظل ظروف مشابهة لحالات الأزمات الفعلية.

قد تعجز القدرات المُتاحة عن مواجهة الأزمات والكوارث الناشئة، فيتحتم الاستعانة عليها بمساندة خارجية تضاعف الطاقات والقدرات على مواجهتها، بل وتساعد على اتساع الرؤية والشمولية والتخصص وتكامل المواجهة، كما يجب الاستعداد لتلقي الصدمات ومواجهة الأزمات والكوارث مع القدرة على تحمل المسؤولية، وذلك من خلال تفسير المواقف وتحليل المعلومات المتاحة، وتطوير قدرات تشخيص المسببات، وتنمية مهارات خلق بدائل جديدة وحلول جذرية، والعمل على تخفيف حدة الأزمات والكوارث بوضع الاستراتيجيات والخطط التكتيكية الواقعية، وإنشاء آلية للمواجهة من خلال مراكز وشبكة فاعلة للمعلومات والاتصال والدعم تكون قادرة على تحقيق التكامل بين الأنشطة، وتوفير المرونة واللامركزية، والتنبؤ بالاحتمالات المستقبلية المختلفة، وعقد اجتماعات دورية ومستمرة، وتحديد الأدوار.

يمكن القول أن التفوق في مواجهة الأزمات والكوارث عربيا يتطلب التفوق والتمتع بكفايات التخطيط والتنظيم السليم والتوجيه والمتابعة وتقويم الأزمات والكوارث عبر منهجية علمية دقيقة وإعداد خطط لإدارة الأزمات والكوارث، وإعداد فريق إدارة الأزمات والكوارث ومعرفة الإمكانات المتاحة وتعزيز التعاون عربيا ودوليا، والإستفادة المثلى من القدرات المحلية وتطويرها، ومعالجة كافة نقاط الضعف والخلل والقصور في الجاهزية للتعامل مع الأزمات والكوارث وقت حدوثها، كما يجب معرفة كافة جوانب وتأثيرات الأزمات والكوارث، ودراسة الظروف البيئية المحيطة جيدا، وتحسين قنوات الاتصال وإدارة أنظمة المعلومات بكفاءة، وايجاد تقنية موجهة للحالات الطارئة التي لا يمكن تجنبها من خلال تقنية السيناريوهات

المستقبلية، ويتوج ذلك بوجود قيادة حكيمة تتصف بالكفاءة والفاعلية كأهم الركائز الأساسية للمنظمات الناجحة في مواجهة الأزمات والكوارث والتفوق عليها .

المالية الإسلامية ودورها في التنمية

محمد عصيم
باحث في المالية الإسلامية
الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل

تلعب المالية الإسلامية دورا مهما في التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول، بحيث أنها تساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتوفر فرصا تمويلية للأفراد والشركات، وذلك وفق قوانين الشريعة الإسلامية الشيء الذي يميزها عن نظيرتها التقليدية ويجعلها من أفضل الطرق التمويلية وأنسبها، فهي تقوم بمجموعة من الأدوار الرئيسية والمتمثلة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال توفيرها لوسائل تمويلية للشركات والمشاريع الاقتصادية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الشيء الذي يسهم في تعزيز نمو القطاع الخاص ويعمل على توفير فرص الشغل وتشجيع الاقتصاد المحلي.

إن المالية الإسلامية كأداة تمويلية تساهم في توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال توزيع الثروة بشكل عادل، فهي كذلك تشجع على التمويل المشترك والمشاركة في الأرباح والخسائر مما يخلق نوعا من التضامن المالي ويضع حدا للتفاوت الاقتصادي، بالإضافة أن لها بصمة كبيرة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركًا رئيسيا للنمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك أنها تعزز الثقة والشفافية بين المستثمرين وأصحاب الأموال لأنها تطبق وفق ما هو شرعي إسلامي الشيء الذي يضمن الشفافية والوضوح، فهي كذلك تشجع الاستثمار الاجتماعي من خلال اهتمامها بالأبعاد الاجتماعية والبيئية في عمليات التمويل وتستثمر في المشاريع التي تلبي حاجيات المجتمع، فعلى سبيل المثال في مجال التمويل العقاري الإسلامي يتم توفير تمويل لشراء العقارات وبنائها وفق مبادئ التمويل الإسلامي، الشيء الذي يسمح للفرد بتحقيق حلم أن يكون له بيت خاص به كل هذا بطرق شرعية خالية من الشوائب الربوية المحرمة كما في التمويل التقليدي، بخصوص الدول الفقيرة يمكن للتمويل الإسلامي أن يموّل كما قلنا المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما سيخلق فرص عمل وفي الوقت نفسه الحد من آفة الفقر في هذه الدول، زد على ذلك أن التمويل الإسلامي يسمح للأفراد من الوصول إلى خدمات محرومين منها في التمويل التقليدي بسبب ضعف الضمانات المادية أو القدرة على السداد، على سبيل المثال القروض الإسلامية التي تعتبر نوعًا من التمويل التي تتوافق مع الشريعة وتختلف هذه الأخيرة عن القروض

التقليدية التي تتضمن فوائد ربوية، فهي تستند كذلك إلى المشاركة في الأرباح والخسائر هي أداة لتعزيز التمويل العادل والمستدام، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعتمد على المبادئ الإسلامية، باختصار يمكن أن يكون التمويل الإسلامي أداة فعالة في مكافحة الفقر من خلال توفير فرص تمويل تستجيب للمتطلبات وفي الوقت نفسه تتوافق مع الشريعة الأمر الذي سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخلق مجتمعات منتجة وأكثر عدلا واستدامة.

إن من الأمور المهمة كذلك التي يركز عليها التمويل الإسلامي لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية هو خلق نوع من العدالة المالية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل وتشجيع المشروعات المشتركة القائمة على تقاسم الربح والخسارة وتجنب الاحتكار والمضاربة ما سيخلق دينامية اقتصادية مهمة، كما أنه يركز على تمويل المشروعات الحلال البعيدة كل البعد عن الشوائب والمحرمات، ويهدف كذلك إلى خلق مجتمع يسوده التكافل الاجتماعي مجتمع منتج قائم على العمل الخيري فتوجيه الأموال والموارد إلى الأغراض الخيرية من مبادئه وتقديم المساعدة للأفراد والجماعات المحتاجة من أولوياته.

إن المالية الإسلامية اليوم اتضحت أنها من الأدوات المهمة التي تعطي فعالية أكثر في المشاريع التنموية على مستوى العالم، فالعديد من الأسواق المالية العالمية اتضح لها ما للمالية الإسلامية من فاعلية كونها تجمع بين العقلانية والمبادئ الشرعية فزاوجت بين الاثنين ما جعلها تنفرد عن نظيراتها الأخرى، الشيء الذي بعض الدول الإسلامية تتخذها سبيلا لمكافحة بعض التحديات التي تواجه الأمة من قبيل الفقر وغيرها من المشاكل الاجتماعية لما حققته المالية الإسلامية من نجاح على جميع المستويات، فشغلها الشاغل هو تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تنموية تزاوج بين المبادئ الشرعية ورغبة الزبون، مستبعدة في ذلك كل الطرق المحرمة كالربا أخذاً وعطاءً، لتحقيق الرفاهية للمجتمع المسلم وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة العادلة وزرع أسس التكافل الاجتماعي.

استحداث آلية حساب عائد رأس المال بمقام

أوهاج بادنين عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

يعتمد معدل مقام كليًا على التدفقات النقدية الواردة سنويًا إضافة لرأس المال بوصفه التدفقات النقدية الخارجة.

يكون حساب صافي التدفقات النقدية بطريقة المقارنة متمثلاً في المعادلة الآتية:

صافي التدفق النقدي السنوي = رصيد النقدية للفترة الحالية – رصيد النقدية أول المدة

وبناءً على هذه المعادلة يتم رصد التدفقات النقدية السنوية، بما في ذلك آخر تدفق نقدي (عند التصفية)، أي: (الأصل + الأرباح).

وبناءً على الفرضيات أعلاه قام الباحث بدراسة ميزانيات مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر للأعوام (٢٠١٣–٢٠١٧).

مقام MQAM					
		-17,700,000			
السنة		معدل مقام	التدفق السنوي (1)	التدفق ÷ معدل مقام (2)	العائد (2) - (1)
1	1.10026	1.1002613	1,866,625	1,696,528.81	170,096.19
2	1.10026	1.2105749	4,005,840	3,640,812.17	365,027.83
3	1.10026	1.3319488	1,624,908	1,476,840.02	148,067.98
4	1.10026	1.4654917	-1,967,497	-1,788,210.97	-179,286.03
5	1.10026	1.6124238	25,871,473	23,513,963.06	2,357,509.94
		Sum	31,401,349	**28,539,933.09**	2,861,415.91
		IRR	15%		
			رأس المال × (1.100261)^5 =	**28,539,901.23**	

العائد الداخلي IRR					
		-17,700,000			

السنة		معدل العائد الداخلي	التدفق السنوي (1)	التدفق ÷ معدل العائد الداخلي (2)	العائد (2) - (1)
1	1.15	1.15000	1,866,625	1,623,152.17	243,472.83
2	1.15	1.32250	4,005,840	3,483,339.13	522,500.87
3	1.15	1.52088	1,624,908	1,412,963.48	211,944.52
4	1.15	1.74901	-1,967,497	-1,710,866.96	-256,630.04
5	1.15	2.01136	25,871,473	22,496,933.04	3,374,539.96
		Sum	31,401,349	**27,305,520.87**	4,095,828.13
		IRR	15%		
			$= 17700000 \times (1.15)^{5}$	**35,601,022.22**	

الخلاصة:

إنه بعرض نتائج الجدولين بحالتي معدل مقام ومعدل العائد الداخلي، نجد اختلاف النتائج عند استخدام المعادلة: (المعدل +١)^٥ X رأس المال.

فقد تطابقت العمليات جميعها في حالة مقام:

(المعدل +١)^٥ X رأس مال المضاربة مقابل **مجموع (التدفق ÷ معدل مقام)**

واختلفت في حالة معدل العائد الداخلي:

((المعدل +١)^٥ X رأس المال مقابل **مجموع (التدفق ÷ معدل العائد الداخلي)**

العائد = (معدل مقام +١)^-١ X (معدل مقام +١)^ن X رأس المال

عقد التوريد وتطبيقاته المعاصرة

د. ابراهيم بوحمرة

يُعَدُّ عقد التوريد من العقود المستحدَثَة التي ظهرت في زماننا المعاصر، وشملت جميع مجالات المعاملات المالية والتجارية والاقتصادية، مما جعل مختلف دول العالم ومنها المغرب تسارع إلى وضع تشريع قانوني مُنَظِّم لهذا العقد، وفي موازاة ذلك بادرت المجامع الفقهية والهيئات الشرعية إلى إصدار قرارات متعلقة بالتكييف الفقهي لذات العقد.

ما المراد بعقد التوريد؟ وماهي تطبيقاته المعاصرة؟ وما تكييفه الفقهي؟

وقد انتظم الكلام في هذا المقال في ثلاثة مطالب رتبتها وفق النسق التالي: في تعريف عقد التوريد والتطبيق المعاصر لعقد التوريد والتكييف الفقهي لعقد التوريد

المطلب الأول: تعريف عقد التوريد

أولا: تعريف عقد التوريد في اللغة

التوريد لغة مصدر وردَّ بتشديد الراء، قال الجوهري: «وَرَدَ فلان ورودا: حضر، وأورده غيره، واستورده أي أحضره»[1].

ثانيا: تعريف عقد التوريد في الاصطلاح المعاصر

إذا كان عقد التوريد لم يرد في المدونات الفقهية القديمة بهذه التسمية لأنه عقد مُسْتَحْدَث، فإن هذا العقد يعتبر من العقود المشهورة والمتداولة ضمن كتب فقه المعاملات المالية المعاصرة، وسوف أسوق أهم التعاريف المعاصرة لهذا العقد منها:

١ – تعريف مجمع الفقه الإسلامي

عقد التوريد: «عقد يتعهد بمقتضاه طرف أول بأن يُسَلِّمَ سلعا معلومة مُؤَجَّلَة بصفة دورية خلال فترة معينة لطرف آخر مقابل مبلغ معين مؤجل كله أو بعضه»[2].

٢ – تعريف الفقهاء المعاصرين

---

(1) معجم الصحاح للجوهري، (مادة ورد): 2/549.

(2) قرار رقم: 107 (1 / 12) الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة، المنعقد بتاريخ من 23 إلى 28 شتنبر 2000م، الرياض المملكة العربية السعودية.

عُرِّفَ على أنه: «عقد على عين موصوفة في الذمة بثمن مؤجل معلوم إلى أجل معلوم في مكان معين» (1).

وعُرِّفَ على أنه: «عقد يتعهد بمقتضاه شخص بأن يُسَلِّمَ بضائع أو خدمات معينة، بصفة دورية أو منتظمة خلال فترة معينة، لشخص آخر نظير مبلغ معين» (2).

وعُرِّفَ على أنه: «عقد بين طرفين على توريد سلعة أو مواد محددة الأوصاف في تواريخ معينة لقاء ثمن معين يُدْفَع على أقساط» (3).

ويتضح من خلال هذه التعاريف أن من أهم خصائص عقد التوريد أن المُوَرِّدِ (البائع) يقتصر على بيان مواصفات المبيع لِلْمُوَرَّدِ إليه (المشتري)، وأن المعقود عليه (المبيع) لا يكون دائما عبارة عن سلع وبضائع منقولة، بل يشمل أيضا الخدمات مثل خدمات الهاتف والماء والكهرباء وغيرها من الخدمات.

ثالثا: تعريف عقد التوريد في القانون المغربي

عَرَّفَ المشرع المغربي صفقة عقود التوريدات بأنها: « كل صفقة ترمي إلى اقتناء منتوجات أو معدات أو إيجارها مع وجود خيار الشراء» (4).

وبالتأمل في تعريف المشرع المغربي يلاحظ أنه قد أضاف إلى التعريف الاصطلاحي أمرين اثنين:

أحدهما: أن عقد التوريد لا يتضمن فقط المنتوجات والخدمات بل يشمل أيضا المنافع المتعلقة بالإيجار.

والثاني: أن المشرع المغربي جعل الخيار للمشتري بحيث يمكنه فسخ العقد في حالة عدم مطابقة التوريدات للأوصاف المتفق عليها بين المُوَرِّدِ (البائع) والمُوَرَّدِ إليه (المشتري) في عقد التوريد.

المطلب الثاني: التطبيق المعاصر لعقد التوريد

لقد تعددت مجالات تطبيق عقد التوريد منها عقود التوريد الزراعية كتوريد منتجات فلاحية مثل المواد الغذائية واللحوم والدواجن وغيرها، وعقود التوريد الصناعية مثل توريد منقولات يصنعها المُوَرِّد كتأثيث مكاتب لشركة معينة والمقاعد والأدوات المكتبية وغيرها، وعقود التوريد الخدماتية كتوريد خدمات الهاتف والماء والكهرباء، وغيرها من المجالات التي يضيق المقام هنا للتفصيل فيها.

---

(1) عقد التوريد دراسة فقهية تحليلية لعبد الوهاب ابراهيم، ينظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي عدد 12 سنة: 2000م.
(2) عقود التوريد والمناقصات لرفيق يونس المصري، ينظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي: عدد 12، سنة 2000م.
(3) عقود التوريد والمناقصات لحسن الجواهري، ينظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي: عدد 12، شتنبر 2000م.
(4) المرسوم رقم: 2.22.431 الصادر في 08 مارس 2023م المتعلق بالصفقات العمومية والتوريدات، المنشور بالجريدة الرسمية رقم: 7176 بتاريخ 09 مارس 2023م.

وإذا كان التعاقد في عقود التوريد يتم بطرق متعددة منها المناقصة [1] وغيرها، فإن إبرام عقد التوريد يمكن أن يتم بطريقة الشراء العادي المباشر بين الأفراد أو الشركات بعضهم مع بعض.

مثال ذلك أن يكون المعقود عليه عينًا موصوفةً غائبةً عن مجلس العقد كتوريد أجهزة الكمبيوتر بأوصاف خاصة، لأنه يستوجب على المُوَرِّد أن يلتزم بإحضار هذه الأجهزة في الوقت المحدد، ومطابقة للأوصاف المتفق عليها مع المشتري (المُوَرَّد لَهُ).

وعند تَسَلُّمِ المشتري أجهزة الكمبيوتر فإن له الخيار إذا كانت مطابقة للأوصاف التي تعهد بها المُوَرِّد وخالية من العيوب التي تنقص من قيمتها أمضى العقد وإلا فسخه.

ومعلوم أن عقد التوريد هو عقد رضائي تتوفر فيه جميع أركان عقود المعاملات المالية كالعاقدين (المُوَرِّدُ: أي البائع، والمُوَرَّدِ لَهُ: أي المشتري)، والصيغة الإيجاب والقبول، والمعقود عليه وهو الشيء المُوَرَّدُ، والثمن الذي يدفعه المُوَرَّدُ لَهُ.

المطلب الثالث: التكييف الفقهي لعقد التوريد

أولا: تكييف مجمع الفقه الإسلامي

بحث مجلس مجمع الفقه الإسلامي موضوع عقود التوريدات، وأصدر قرارا نص فيه على ما يلي:

١ – إذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعة فالعقد استصناع تنطبق عليه أحكامه، وقد صدر بشأن الاستصناع قرار للمجمع رقم: ٢٥ (٣/ ٧).

٢ – إذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة وهي موصوفة في الذمة يلتزم بتسليمها عند الأجل، فهذا يتم بإحدى طريقتين:

أ) أن يعجل المُسْتَوْرِد الثمن بكامله عند العقد، فهذا عقد يأخذ حكم السَّلَم فيجوز بشروطه المعتبرة شرعا المبينة في قرار المجمع رقم ٨٥ (٢/ ٩).

ب) إن لم يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فإن هذا لا يجوز لأنه مبني على المواعدة الملزمة للطرفين، وقد صدر قرار المجمع رقم: ٤٠–٤١ المتضمن أن المواعدة الملزمة تشبه العقد نفسه فيكون البيع

---

[1] المناقصة في عقد التوريد هي طريقة خاضعة لنظام محدد لشراء سلعة أو خدمة تلتزم فيها الإدارة بدعوة المناقصين لتقديم عطاءات عروضهم وفق شروط ومواصفات محددة، لأجل الوصول إلى أرخص عطاء، ينظر: «مناقصات عقود التوريد» لرفيق يونس المصري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي عدد 12 ج 2 ص: 488.

هنا من بيع الكالئ بالكالئ[1]، أما إذا كانت المواعدة غير ملزمة لأحد الطرفين أو لكليهما فتكون جائزة على أن يتم البيع لعقد جديد أو بالتسليم »[2].

فيلاحظ من خلال قرار مجمع الفقه الإسلامي أنه كَيَّفَ عقد التوريد بحسب صيغته التمويلية: إذا كان التوريد متعلقًا بمواد صناعية، فإنه يُكَيَّف على أساس أنه من قبيل عقد الاستصناع، وإذا كان التوريد عبارة عن سلعة موصوفة في الذمة فإنه يُخَرَّج على أساس أنه عقد بيع السَّلَم.

ثانيا: تكييف الفقهاء المعاصرين

ومن المعاصرين من كَيَّفَهُ على أساس أنه من بيوع الصفات كما ذهب إلى ذلك عبد الوهاب أبو سليمان حيث قال: « عقد التوريد في جوهره ومضمونه عقد من عقود المعاوضات ينتهي بتمليك السلعة للمشتري والثمن للبائع بصورة مؤبدة، بهذا المعنى يحقق مفهوم البيع شرعا، وهو من قبيل بيوع الصفات لا بيوع الأعيان »[3].

وهذا لا يُسَلَّمُ له لأن بيوع الصفات تندرج ضمن بيع السَّلَم الذي يُعَجَّل فيه الثمن ويُؤَجَّل فيه المبيع الموصوف في الذمة، والتوريد من قبيل بيوع الأعيان لا من بيوع الصفات كما قرر ذلك غير واحد من الفقهاء المتخصصين في عقود المعاملات المالية المعاصرة أمثال عِزَّات عبد الهادي حيث قال: « وعند التحقيق يُعْلَمُ أن عقد التوريد يقع في دائرة بيع العين الغائبة الموصوفة وهي فرع من فروع بيوع الأعيان لا الصفات »[4].

ثالثا: التكييف الراجح

رغم تعدد وجهات النظر واختلاف آراء الباحثين في تكييف عقد التوريد على أساس أنه عقد استصناع وعقد سلم وعقد بيع على الصفة، إلا أن الذي تَرَجَّحَ لَدَيَّ بعد التحقيق أنه عقد جديد من العقود المستحدَثة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، لذلك لايجب إلحاقه بالعقود المسماة في الفقه الإسلامي كعقد الاستصناع والسلم كما نص على ذلك المجمع الفقهي، وإنما هي صورة من صوره المتعددة فإذا كان

---

(1) الكالئ بالكالئ أي الدين بالدين في اصطلاح الفقهاء، والكالئ بمعنى النسيئة أي التأخير، ينظر التعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان: 1/180، وأنيس الفقهاء لقاسم بن عبد الله: 1/77، والموسوعة الفقهية الكويتية: 9/175.

(2) مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من بتاريخ من 23 إلى 28 سبتمبر 2000م، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد: 12/ 854.

(3) عقد التوريد دراسة فقهية تحليلية لعبد الوهاب ابراهيم، مجلة مجمع الفقه الإسلامي عدد 12 سنة 2000م.

(4) العذر وأثره في عقود المعاوضات المالية في الفقه الإسلامي لعزات الغنانيم، ص: 265.

عقد التوريد موادَّ مُصنَّعَة فإنه يطابق أحكام عقد الاستصناع في هذه الصورة، وأما إذا كان المعقود عليه في عقد التوريد موصوفا في الذمة مُعَجَّلَ الثمن فإنه يوصَف على أنه عقد سَلَمٍ، وأما إذا كان التوريد بيعا قائما على أساس الأوصاف الدقيقة للمبيع الغائب عن مجلس العقد مع تأجيل الثمن فإن الفقهاء خَرَّجُوهُ على أساس بيع الغائب على الصفة، وقد أجازه جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة.

وحاصل القول أن عقد التوريد من عقود المعاوضات المالية الجديدة المستقلة بِصُوَرِهَا المعاصرة المتعددة التي لا يمكن حصرها وقياسها على أحكام العقود المسماة في الفقه الإسلامي كالاستصناع والسلم والبيع على الصفة التي تعتبر فقط صورا من صور هذا العقد العملاق الذي اكتسح المجال الاقتصادي والمالي والتجاري المحلي والعالمي، وتتجلى أهمية عقد التوريد في الأطراف المتعاقدة فيه؛ حيث يتم التعاقد في هذا العقد بين مختلف دول العالم في عمليتي الاستيراد والتصدير، وبين المقاولات فيما بينها، وبين الإدارات والمؤسسات العمومية للدولة من جهة والمقاولات الخاصة من جهة ثانية.

كما أن هذا العقد عقد جديد لم يتناوله فقهاؤنا القدامى، وهو عقد اتفاق بالتراضي لا يترتب عليه محظور شرعي، بل يحقق مصالح اقتصادية ومالية وتجارية كبيرة في هذا العصر، والشريعة قائمة على مراعاة مصالح العباد.

دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS في دعم التنمية المستدامة في أفريقيا

رحاب عادل صلاح الدين امين
باحثة دكتوراه – كلية التجارة جامعة القاهرة
المدرس المساعد بمعهد المدينة للإدارة والتكنولوجيا – شبرامنت

الحلقة (٢)

٢ / ٩ التعاون الجماعي الإفريقي

– القاهرة مارس ١٩٧٧ أسفر هذا التعاون عن: انعقاد قمم عربية أفريقية كل ثلاث سنوات، أسفر عن الآتي؛ تكوين مجلس وزاري عربي أفريقي على مستوى وزارة الخارجية، إنشاء لجنة دائمة للتعاون العربي الأفريقي تجتمع كل ستة أشهر، إنشاء محكمة عربية أفريقية، إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية الدولية الأفريقية، إنشاء المعهد الثقافي العربي عام ٢٠٠٢ في باماكو عاصمة جمهورية مالى، إنشاء المعرض التجاري العربي الأفريقي الذى ينظم كل سنتين، طرح أسبوع لرجال الأعمال العرب والأفارقة (عبد العظيم، ١٩٩٦).

– مؤتمر مدريد للسلام لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية عام ١٩٩٣ .

– مؤتمر دولي للتنمية الاقتصادية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمدينة الدار البيضاء بالمغرب ٣ اكتوبر أول نوفمبر ١٩٩٤ بهدف استكشاف طبيعة ومجالات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء أسفر ذلك عن: بنك التنمية للشرق الأوسط، مكتب إقليمي للسياحة، غرفة تجارية إقليمية، مجلس الأعمال، لجنة التسيير لمتابعة التعاون، وسكرتارية تنفيذية لمساعدتها .

– مؤتمر القمة الاقتصادية بالقاهرة تحت شعار البناء من أجل المستقبل وإيجاد مناخ للاستثمار والتعاون .

– مؤتمر قمة برشلونة بهدف الحوار الجماعي حول المسائل السياسية والاقتصادية ١٩٩٥ .

كما يجب الأشارة إلى التكتلات الاقتصادية بالقارة السمراء وهي (الكوميسا COMESA– السادك SADC– الإيكواس ECOWAS – السين صاد CEN SAD – الإيكاس ECCAS–

الايجاد IGAD– اتحاد المغرب العربي UMA– تجمع شرق أفريقيا EAC) وتتشابه هذه الاتحادات في أن أهدافها واحدة ومتقاربة، فكل اتحاد له قائد يسعى لتحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية بداخله وخارجه.

ويعتبر السادك أشهر هذه الاتحادات فقد اتخذته جنوب أفريقيا كأساسٍ قويٍ لتحركها على كافة المستويات بالقارة الأفريقية وخارجها، لكن في الواقع أن هذه الاتحادات ليست بالصورة المثالية التي يظنها البعض، فقد تم انتقادها لعدة أسباب وهي:

١. وجود صراعات وخلافات سياسية بين الدول من ناحية وداخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى.

٢. اعتماد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية، لذلك تتردد الدول قبل الدخول في الاتحادات الإقليمية بسبب خسارة مصدر هام للسيولة.

٣. تراجع دافع المنافسة بين الدول الأفريقية عند الدخول في الاتحادات، مما ينتج عنه خسارة تعظيم صادرات الدولة المنضمة.

٤. افتقار الأتصال بين التكتلات الاقتصادية مما نتج عنه افتقاد روح التعاون. (مجلة أفريقيا قارتنا، ٢٠١٣).

٣ / ٩ تطور التقارير المالية

ساد الفترة الأخيرة خلط ما بين تقارير الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وترى الباحثة أن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات ما هي إلا جزء من ثلاثة أجزاء لتقارير الاستدامة.

فتقارير الاستدامة أعم وأشمل نظراً لاحتوائها على بيانات غير مالية لثلاثة أبعاد وهي (البعد الاقتصادي– البعد البيئي– البعد الاجتماعي) وهو ما يتعارض مع دراسة (محمد، ٢٠١٨) حيث أشارت أن الشركات تصدر تقارير لتعريف أصحاب المصالح بالموضوعات البيئية والاجتماعية المتعلقة بالحوكمة، والمخاطر تحت مسمى (تقارير الاستدامة أو المسؤولية الاجتماعية) وهو ما يتعارض مع وظيفة كل تقرير.

وفى ضوء ذلك، فإن المقصود باستدامة الوحدات الاقتصادية كما عرفها (محمد، ٢٠١٨) تعنى استدامة الوحدات Corporate Sustainability أنه يجب على كل وحدة القياس، والتقرير عن تأثير أنشطتها البيئية والاجتماعية بطريقة تتسم بالشفافية حتى يمكن للأطراف أصحاب المصالح فهمها بسهولة وفهم آثار السياسة البيئية والاجتماعية على مؤشرات الأداء.

وبشكل عام فقد توصلت الباحثة إلى تراجع نشر تقارير الاستدامة بالرغم من ظهور التقارير المتكاملة التي تعتبر تحديثًا وتطويرًا لتقارير الاستدامة، وتحاول معالجة عيوب تقارير الاستدامة، مثل: طول تقارير الاستدامة لتعدد المعلومات بشكل تفصيلي من الممكن أن يشتت مستخدمي تلك التقارير.

وقد أشار كل من (الشرقاوى، ٢٠١٧ . الحسن، ٢٠١٤) إلى التسلسل المنطقي للتقارير من وجهة نظرهم، فالشركات بشكل عام كانت لا تكترث بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ولكن في نصف القرن العشرين ظهر المفهوم ونادت به هيئات ومنظمات دولية وهو ما أدى إلى تغير الأولويات من اعتبار الربح الاقتصادي هدف وحيد لا يعلوه ولا يجاوره أي أهداف إلى دخول هدف آخر وهو الدور الاجتماعي للشركات في البيئة التي تعمل بها. وقد انقسم هذا التيار حول المسؤولية الاجتماعية إلى مؤيدين ومعارضين ولكن تطور الوضع بعد مرحلة الثورة الصناعية، والاعتماد على الآلات أكثر من العنصر البشرى، وظهور خطوط الإنتاج الضخمة، والتوسع الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية، كل هذه الأمور أدت إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي يمكن تعريفها كما أشار (الحسن، ٢٠١٤) على أنها التزام الشركة تجاه المجتمع الذى تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي الذى يرتبط بقضايا مثل البطالة، ومحاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية.

وقد استجاب الفكر المحاسبي لمفهوم الاستدامة وظهرت المحاسبة عن التنمية المستدامة Accounting of Sustainable Development لتحقيق التوازن بين الآثار الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية وحاجة المجتمع وأصحاب المصالح بشكل عام، وبالتالي ظهرت تقارير الاستدامة بجانب التقارير المالية لأبراز المعلومات غير المالية كرأس المال الفكري للشركة والأصول غير الملموسة، وغيره حيث قد تؤثر هذه البنود على الأداء المالي خاصة للشركات إلا أنه في أغسطس عام ٢٠١٠ اتجهت كبرى الشركات والهيئات المحاسبية (IFAC-IASB-FASB) إلى تشكيل مجلس التقارير الدولية المتكاملة International integrated Reporting Council (IIRC) لوضع نوع جديد من التقارير أطلق عليه "التقارير المتكاملة" Integrated Reports والذى يهدف إلى خلق إطار عالمى للمحاسبة مقبولاً من أجل الاستدامة يتميز بجمعه بين المعلومات المالية، والمعلومات غير المالية يتسم بأنه واضح وموجز ومنسق وقابل للمقارنة.

ويمكن عرض تطور التقارير في شكل هرمي من الأكثر حداثة إلى الأقل حداثة كما يلي :

تطور شكل التقارير

المصدر : إعداد الباحثة

إلا ان الموقع المتاح حاليًا والذى يقوم بحصر الدول والمنظمات التي تعد تقارير الاستدامة هو موقع مبادرة التقارير العالمية عن طريق رصد اكثر من تصنيف كما يلي :

جدول (٣) تصنيفات موقع http://database/search/org.globalreporting/ مبادرة إعداد التقارير العالمية

من حيث الحجم	من حيث القطاع						سنة اعداد التقارير		أنواع التقارير	القارات
كبيرة	الزراعة	اعمال البناء	منتجات الطعام والشراب	تعدين	الأجهزة التكنولوجية	إدارة المخلفات	1999	2009	GRI–G1	افريقيا
متوسطة	السيارات	مواد البناء	منتجات الرعاية الصحية	خدمات غير ربحية	اتصالات	مرافق المياه	2000	2010	GRI-G2	اسيا
صغيرة	طيران	السلع المعمرة	خدمات الرعاية الصحية	أخرى	المنسوجات والملابس		2001	2011	GRI-G3	اوروبا
	مواد كيميائية	الطاقة	المنتجات المنزلية والشخصية	وكالة عامة	التبغ		2002	2012	Non-GRI	امركا اللاتينية & منطقة البحر الكاريبى
	خدمات تجارية	مرافق الطاقة	الخدمات اللوجستية	طريق السكك الحديدية	السياحة الترفيهية		2003	2013	GRI-G3.1	امريكا الشمالية
	كمبيوتر	معدات	الاعلام	العقارات	العاب الاطفال		2004	2014	GRI-G4	اوقيانوسيا
	التكتلات	خدمات مالية	منتجات المعادن	تجار تجزئة	الجامعات		2005	2015	GRI-Standards	
							2006	2016	Citing-GRI	
							2007	2017		
							2008	2018		

المصدر : إعداد الباحثة

وبالرجوع للموقع الخاص بمبادرة التقارير العالمية GRI تبين عدد الدول التي اعترف بها الموقع في أفريقيا هما ٥٨ دولة ويحتوي الموقع على تصنيفات عديدة.

جدول (٤) يوضح الدول التي تصدر منظماتها تقارير الاستدامة وعدد التقارير

اسم الدولة	عدد المنظمات	عدد التقارير
كينيا	36	68
غينيا- بيساو	0	0
غينيا	1	2
غانا	4	5
جومبيا	0	0
الجابون	1	2
أثيوبيا		2
موريتانيا	0	0
مالى	0	0
ملاوى	2	4
مدغشقر	0	0
ليبيا	1	1
ليبيريا	0	0
ليسوتو	0	0
سيشيل	1	1
السنغال	1	2
تاوومبر	1	1
سانتى هيلينا	0	0
رواندا	1	2
ريونيون	0	0
نيجيريا	37	88
النيجر	0	0
ناميبيا	6	17
موزمبيق	0	0
المغرب	12	35
مايوت	0	0
موريشيوس	41	54

توغو	1	1
سوازيلاند	3	4
السودان	0	0
جنوب السودان	0	0
جنوب افريقيا	405	2278
الصومال	0	0
سيراليون	0	0
زيمبابوي	18	38
زامبيا	4	7
الصحراء الغربية	0	0
جمهورية تنزانيا المتحدة	3	5
اوغندا	6	8
تونس	0	0
الجزائر	0	0
أنغولا	9	20
إريتريا	0	0
غينيا الاستوائية	0	0
مصر	11	29
جيبوتى	0	0
كوت ديفوار	6	12
جمهرية الكونغو	0	0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	0
جزر القمر	0	0
تشاد	0	0
جمهورية افريقيا الوسطى	0	0
جزر الرأس الأخضر	1	8
الكاميرون	1	1
بوروندي	1	2
بوركينا فاسو	3	5

بوتسوانا	14	29
بنين	0	0

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من العرض السابق أن أكثر الدولة استدامة والتي تهتم بإعداد تقارير الاستدامة هي جنوب أفريقيا، وترى الباحثة أنه يجب على جنوب أفريقيا أن تكون منبع الإرشاد لاستدامة القارة الأفريقية لباقي الدول وضرورة الأخذ بتجربتها نحو مجتمع مستدام عن طريق إنشاء جهة رسمية لنقل وتنوير القارة الأفريقية. وجدير بالذكر أن ما وصلت إليه جنوب أفريقيا من تطور ملحوظ لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة المتمثلة في (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي)، بسبب جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق توحيد لغة محاسبية، فقد تبنت جنوب أفريقيا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وهو ما ساعدها في التنمية وضخ رؤوس أموال جديدة إليها.

النتائج

- تضاؤل الدول التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل كامل (التوحيد) في القارة الأفريقية مقارنة بباقي العالم.
- ندرة الدراسات التي سردت موقف دول القارة الأفريقية من تبني المعايير.
- وجود علاقة منطقية وهي أن جذب الاستثمارات المختلفة سواء داخلية أو خارجية ينتج من دافع قوي وهو توحيد معايير المحاسبة، واتساق الممارسات المحاسبية.
- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو مؤشر جيد لمدى تطور باقي الأبعاد المتمثلة في البعد الاجتماعي والبعد البيئي.
- أن الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيمثل مصدر جذب للشركات متعددة الجنسيات، مما سيسفر عن ضخ استثمارات جديدة وتشغيل أيدٍ عاملة ورواج اقتصادي وفوائد عالية تنعكس أثرها على البعد الاجتماعي بسبب الدور الذى ستلعبه تلك الشركات بالقارة من تنمية المناطق المحيطة ودعم المجتمع.
- إحداث تكامل وتناغم بين الشركات متعددة الجنسيات، والبيئة المحيطة بها وتوجيه أحدث الأساليب للحفاظ عليها وتنميتها لدعم البعد البيئي.

- تطبيق IFRS يساهم في زيادة لخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير.
- تطبيق IFRS يساهم في تخفيض تكلفة المعلومات.
- تساعد معايير IFRS على زيادة درجة الملائمة والثقة في المعلومات.
- تساهم معايير IFRS في حماية المستثمرين واتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.
- تقوم معايير IFRS بخفض تباين المعلومات وعدم تشتت المحللين الماليين.
- تحسن IFRS من جودة التقارير المالية بشكل عام، مما يساعد في الحصول على ميزة تنافسية تساهم في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.
- يحسن تبني IFRS الوضع المالي للشركات عن طريق إعطاء جواز مرور لها للأسواق الخارجية.
- يساهم تطبيق IFRS في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية خاصة في الأسواق الناشئة من خلال تنمية رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا بسبب ضخ أموال الاستثمارات الأجنبية.
- يمكن تقسيم التنمية المستدامة إلى (استدامة الشركات، استدامة قطاع معين من الصناعة، استدامة الدولة، استدامة القارة) فهي عبارة عن سلسلة متكاملة.
- أكثر الدول التي تعمل على جذب الاستثمارات وتهتم بأحدث ما توصل إليه العالم الخارجي محاسبيًا هي جنوب أفريقيا سواء في تبني المعايير أو إعداد تقارير الاستدامة فهي تجربة ناجحة يجب أن يحتذى بها باقي الدول الأفريقية طبقًا للإحصائيات في المواقع الرسمية (IFRS_GRI).

التوصيات

- ضرورة وضع معيار محاسبي يرتبط بالتنمية المستدامة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- أهمية إنشاء كيان محاسبي لنقل الخبرات والتجارب الناجحة لباقي الدول الأفريقية وتوفير الدعم، والإرشاد.
- توجيه الضوء نحو الفوائد المتوقعة من التبني على جذب الاستثمارات للقارة الأفريقية، وانعكاس ذلك على ارتفاع مؤشرات التنمية المستدامة.
- تأهيل وتدريب العنصر البشري وتطويره طبقًا للمتطلبات المحاسبية الجديدة وسعي العالم نحو توحيد لغة محاسبية.

- أهمية نشر ثقافة التنمية المستدامة في الدول الأفريقية، وإلزام الشركات بإعداد تقارير الاستدامة استعداداً للانتقال للتقارير المتكاملة.

المراجع

- بوادح، عبد الجليل، (2016). إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول. مجلة العلوم الإنسانية الجزائر. العدد الخامس والأربعون. ص 31-56.
- تخنونى، أمال، عقارى، مصطفى، (2017). الأبعاد الحديثة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IFRS/IAS بين الإيجاب والسلب. دراسات الجزائر. العدد الرابع والخمسون. ص 301-317.
- التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. (2013). مجلة أفريقيا قارتنا. ص 1-3.
- توفيق، راوية، (2017). الشركات متعددة الجنسيات في افريقيا: شركاء التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟. قراءات إفريقية- السعودية. العدد الثالث والثلاثون. ص 30-41.
- جريدة الشرق الأوسط، (2016). جنوب افريقيامن دولة عنصرية إلى قوس قزح. www.aawsat.com .
- الحسن، بو بكر محمد، (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة لمؤسسة نفطال وحدة باتنة. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- رزيقة، تبانى، (2015). دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الدول العربية في منطقة شمال إفريقيا. المؤتمر الدولي العلمى حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد، (2018). أثر التطبيق الإلزامى للمعايير الدولية للتقاريرر المالية على تماثل المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم في بورصة فلسطين. المؤتمر العلمى السنوى للقسم الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ظل معايير التقارير المالية الدولية الحديثة وتأثيراتها الضريبية. بدار الضيافة جامعة عين شمس.
- الشرقاوى، منى حسن أبو المعاطى، (2017). دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالى للشركات. مجلة الفكر المحاسبى. المجلد الواحد والعشرون. العدد الثالث. ص 1032-1081.
- عباشى، نور الدين، (2014). النظام المحاسبى المالى الجديد في الجزائر الدولية للمحاسبة. مجلة العلوم الإنسانية الجزائر. العدد الواحد والاربعون. ص 375-396.
- عبد العظيم، حمدى، (1996). تقييم المؤتمرات السابقة للقمة الاقتصادية العالمية للتعاون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. إدارة الأعمال مصر. العدد الخامس والسبعون، ص 8-12.
- عبد العظيم، سامى عبد الرحمن، خيرى، يسرى محمد على، سلامة، نهلة عبد الفتاح عبد النبى، (2015). مدى ملائمة التوافق المحاسبى لجمهورية مصر العربية بالتطبيق على مشروع التوافق العالمى لاندماج الأعمال. المجلة المصرية للدراسات التجارية مصر. المجلد التاسع والثلاثون. العدد الثالث. ص 149-184 .
- محمد، مؤمن فرحات السيد، (2016). تقييم أثر الافصاح عن الأداء البيئى والمسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة في إشارة للمؤشر المصرى دراسة ميدانية. الفكر المحاسبى. المجلد العشرون. العدد الرابع. ص 193-281.
- مرقص، أكرم سامى، (2017). أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالى IFRS على التباين المعلوماتى وتكلفة رأس المال لتحسين جودة الأرباح المحاسبية دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير. جامعة مدينة السادات.
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في افريقيا.
- منتدى الخبراء الرفيع المستوى: إطعام العالم 2050، (2009). التحدى الخاص بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2013). التنمية الاقتصادية في أفريقيا التجارة بين البلدان الأفريقية إطلاق دينامية القطاع الخاص. مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون.
- مؤسسة فريد ريش إيبرت، (2017). نحو تنمية عادلة اجتماعيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مشروع من أجل تنمية عادلة اجتماعيًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الميهى، رمضان عبد الحميد، (2015). مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية مصر. المجلد التاسع والثلاثون. العدد الرابع. ص 619-698.

- نصر، نوال أحمد، (2011). التوافق بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات التنمية المستدامة من منظور شراكة المجتمع المدنى في أفريقيا. المؤتمر العلمى التاسع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (التعليم والتنمية البشرية في دول قارة أفريقيا) مصر. ص 213-222.
- هشام، دغموم، (2015). دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IFRS/IAS في توفير المعلومات والكفاءات المحاسبية المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة ميدانية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر. العدد الخامس والعشرون. ص 142-160.
- هويدى، عبد الجليل، (1974). استثمار الأموال العربية في الدول الأفريقية. مجلة مصر المعاصرة. العدد ثلاثمائة سبعة وخمسون. المجلد الخامس والستون. ص 53-97.

المراجع الأجنبية

- Akpomi, M. E., & Nnadi, M. A. (2017). The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on Foreign Direct Investments (FDI): Evidence from Africa and Implications for Managers of Education. Journal of Accounting and Financial Management ISSN, 3(2).
- Alsaqqa, I., & Sawan, N. (2013). The advantages and the challenges of adopting IFRS into UAE stock market. International Journal of Business and Management, 8(19), 1.
- Bohušová, H., & Blašková, V. (2012). In what ways are countries which have already adopted IFRS for SMEs different. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, 60(2), 37-44.
- De Simone, L. (2016). Does a common set of accounting standards affect tax-motivated income shifting for multinational firms?. Journal of Accounting and Economics, 61(1), 145-165.
- Graham, A., Nandialath, A. M., Skaradzinski, D., & Rustambekov, E. (2017). Macroeconomic Determinants of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption: Evidence from the Middle East North Africa (MENA) Region.
- Harris, P., Stahlin, W., Arnold, L. W., & Kinkela, K. (2013). GAAP IFRS Treatment of Leases and the Impact on Financial Ratios. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2280803
- https://www.globalreporting.org/Pages/default.aspx .
- https://www.ifrs.org/ .
- Manchiraju, H., & Rajgopal, S. (2017). Does corporate social responsibility (CSR) create shareholder value? Evidence from the Indian Companies Act 2013. Journal of Accounting Research, 55(5), 1257-1300.
- Morais, A. I., & Curto, J. D. (2008). Accounting quality and the adoption of IASB standards: portuguese evidence. Revista Contabilidade & Finanças, 19(48), 103-111.
- Neel, M. (2017). Accounting comparability and economic outcomes of mandatory IFRS adoption. Contemporary Accounting Research, 34(1), 658-690.
- Paananen, M., & Lin, H. (2009). The development of accounting quality of IAS and IFRS over time: The case of Germany. Journal of International accounting research, 8(1), 31-55.
- Procházka, D. (2014). the iFRS as tax Base: Potential impact on a Small Open Economy. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2552179
- Turki, H., Wali, S., & Boujelbene, Y. (2016). The effect of IFRS mandatory adoption on the information asymmetry. Cogent Business & Management, 3(1), 1209100.

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

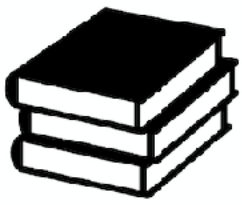

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM